



أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات النيابية
بدولة الكويت 2003-2012: دراسة ميدانية

**The Impact of Political Socialization on the
Participation in Parliamentary Elections in
Kuwait 2003-2012: Field Research**

إعداد الطالبة

منى راشد محمد الدريعي

401120106

إشراف

الدكتور محمد صالح بني عيسى

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني، أيار 2013

ب

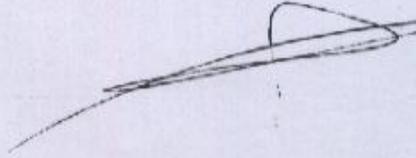
تفويض

أنا منى راشد محمد الدريعي أفاض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً
للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: منى راشد محمد الدريعي

التاريخ: 2013/6/25

التوقيع:



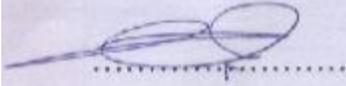
قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات النيابية بدولة الكويت 2003-2012: دراسة ميدانية" وأجيزت بتاريخ: 3 / 6 / 2013 .

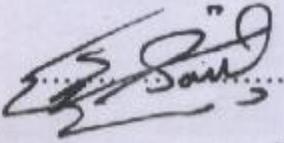
أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

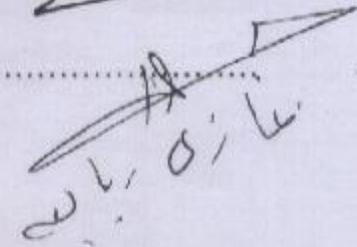
الاسم

.....


(1) د. غازي صالح بنى ملحم رئيساً

.....


(2) د. محمد صالح بنى عيسى مشرفاً

.....

 غازي اسماعيل الربيعه

(3) د. غازي اسماعيل الربيعه ممتحناً خارجياً

شكر وتقدير

تتقدم الطالبة بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، والسادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثراءها بملاحظاتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم، وبالأخص أستاذي الدكتور محمد صالح بني عيسى الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة. فالشكر الجزيل على جهده وإرشاده وتوجيهه لي خلال فترة إعداد هذه الرسالة. كما تتقدم الطالبة بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سواء بالمساعدة في توفير المعلومات أو تقديم النصح والإرشاد أو المساعدة في أعمال الطباعة والتنسيق والترجمة.

منى راشد الدريعي

الإهداء

إلى نبع الحنان المتدفق دوماً ...

الغالية أمي

وإلى شقيقتي ...

نورة

أهدي هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	العنوان
ب	التفويض.....
ج	قرار لجنة المناقشة.....
د	الشكر.....
هـ	الإهداء.....
و	قائمة المحتويات.....
ح	قائمة الجداول.....
ي	الملخص باللغة العربية.....
ك	الملخص باللغة الانجليزية.....
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
2	مقدمة الدراسة.....
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها.....
3	فرضية الدراسة.....
4	أهداف الدراسة.....
4	أهمية الدراسة.....
5	حدود الدراسة.....

5	محددات الدراسة.....
5	متغيرات الدراسة.....
5	مصطلحات الدراسة.....
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
8	أ) الإطار النظري.....
8	ولاً : التنشئة السياسية.....
17	ثانياً : المشاركة السياسية.....
34	ب) الدراسات السابقة.....
40	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.....
41	الفصل الثالث: منهجية الدراسة (طريقة و الإجراءات)
51	الفصل الرابع: نتائج الدراسة.....
72	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات.....
89	قائمة المراجع والمصادر.....
90	أ) الكتب.....
92	ب) الدوريات.....
93	ج) رسائل جامعية.....
94	د) المراجع الأجنبية.....
96	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الجدول
43	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	1
43	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	2
44	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	3
45	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان الإقامة	4
46	توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل	5
47	التوزيع التكراري والنسبي لمتغير المشاركة في الانتخابات	6
52	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان	7
56	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بموقف المواطنين الكويتيين من الديمقراطية في دولة الكويت	8
58	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بموقف المواطنين الكويتيين من المشاركة في الانتخابات	9
60	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان	10

	المتعلقة بموقف أفراد العينة من الدور الإيجابي للتنشئة السياسية	
62	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بموقف أفراد العينة من الدور السلبي للتنشئة السياسية	11
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بأثر البعد الطائفي والقبلي في مشاركة المواطن الكويتي في الانتخابات	12
65	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير الجنس	13
66	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للاختلاف في أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير مكان الإقامة	14
68	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للاختلاف في أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير المستوى التعليمي	15
69	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للاختلاف في أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير طبيعة العمل	16

أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات النيابية بدولة الكويت 2003-2012: دراسة ميدانية

إعداد الطالبة

منى راشد محمد الدريعي

إشراف

الدكتور محمد صالح بني عيسى

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التنشئة السياسية في تحديد اتجاهات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية خصوصاً من خلال الانتخابات النيابية بدولة الكويت للفترة من عام 2003 إلى 2012. وقد انطلقت هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده "أن التنشئة السياسية للمواطن الكويتي تلعب دوراً إيجابياً في تشكيل اتجاهاته نحو المشاركة في الانتخابات النيابية". واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من 385 مواطناً ومواطنة شاركوا في الانتخابات الكويتية خلال فترة الدراسة.

ومن خلال مناقشة نتائج تحليل الاستبيان واختبار فرضية الدراسة الأساسية، يتضح صحة الفرضية بأن التنشئة السياسية للمواطن الكويتي تلعب دوراً إيجابياً في تشكيل اتجاهاته نحو المشاركة في الانتخابات النيابية، سواء أكانت هذه التنشئة مستمدة من مصادر إيجابية أو مصادر سلبية، إلا أنها على العموم هي العامل الحاسم والفصل في طبيعة توجهات المواطن الكويتي نحو المشاركة السياسية وممارسة حقوقه الانتخابية المختلفة.

**The Impact of Political Socialization on the Participation
in Parliamentary Elections in Kuwait
2003-2012: Field Research**

**Prepared by
Muna Rashid Mohammad Al- Aldereai**

**Supervised by
Dr. Mohammad Saleh Bani Issa**

Abstract

This study aimed to determine the role of political socialization in identifying trends in the participation of citizens in political life, especially during the parliamentary elections in Kuwait between 2003- 2012.

This study started from the basic assumption "that the political socialization of the Kuwaiti citizen to play a positive role in shaping the trends towards participation in the parliamentary elections."

By discussing the results of analysis of the questionnaire and test the hypothesis of study, it was clear that the political socialization of the Kuwaiti citizens played a positive role in shaping the trends towards participation in the parliamentary elections, whether socialization derived from sources that are positive or negative, but on the whole it is considered a key factor in the nature of the Kuwaiti citizen attitudes toward political participation and the exercise of the various electoral rights.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعتبر التنشئة السياسية أحد أهم مقومات عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والتي من أهم مظاهرها المشاركة في الانتخابات النيابية والتي تعكس حرص المواطنين على ممارسة حقوقهم في عملية صنع القرارات ذات الصلة بشؤون وطنهم من خلال اختيار ممثليهم في المجالس النيابية، والذين ينوبون عنهم في مراقبة الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة والنظام السياسي ككل.

وترتبط التنشئة بمفهومها الواسع ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، حيث إنها لا يمكن أن تقوم إلا من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد، وبذلك فهي تُعرف بأنها: عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه، بحيث يصبح متديراً على إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي، كما ينظر إلى التنشئة بأنها عملية إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائناً اجتماعياً وعضواً في مجتمع معين.

وبواسطة التنشئة السياسية يتم جذب الأفراد إلى الثقافة السياسية وتشكيل اتجاهاتهم نحو النظام السياسي، كما أن المناخ السياسي السائد في المجتمع له تأثير على الصغار والكبار معاً، فهم يتعلمون من خلال هذا المناخ أن يحترموا أو لا يحترموا السلطة السياسية أن يشاركوا أو لا يشاركوا في الأنشطة السياسية أن يحترموا أو لا يحترموا القانون ، وأن يتسامحوا أو لا يتسامحوا مع رلأي الأخر. والتنشئة السياسية من المصطلحات الهامة في الثقافة السياسية للمجتمع ، وهي من الأساليب والميكانزمات التي يعتمد عليها النظام السياسي في عمليات التكيف والحفاظ على النظام

القائم لأنها تؤثر بشكل مباشر على كفاءة وفاعلية النظام من الداخل، ومن ثم ينعكس تأثيرها على أسلوب أدائه.

وينظر إلى عملية ممارسة المواطنين لحقوقهم الانتخابية باعتبارها جوهر أي تجربة ديمقراطية ناجحة، وتعتبر دولة الكويت من أقدم الدول العربية الخليجية في ممارسة الانتخابات النيابية كأداة لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وكانعكاس لطبيعة التنشئة السياسية لدى المواطن الكويتي.

وتسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات النيابية بدولة الكويت خلال الفترة من عام 2003-2012، من خلال استطلاع آراء المواطنين الكويتيين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتلخص مشكلة هذه الدراسة بتحديد دور التنشئة السياسية في تحديد اتجاهات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية خصوصاً من خلال الانتخابات النيابية بدولة الكويت خلال الفترة من عام 2003 وحتى عام 2012.

وحتى يتسنى للباحثة معالجة مشكلة الدراسة، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات

الصلة بموضوع البحث:

أولاً: ما أهم ملامح التنشئة السياسية لدى المواطن الكويتي؟

ثانياً: ما مفهوم التنشئة السياسية ومفهوم المشاركة بالانتخابات النيابية لدى المواطنين الكويتيين؟

فرضية الدراسة

تتطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده "أن التنشئة السياسية للمواطن الكويتي تلعب

دوراً إيجابياً في تشكيل اتجاهاته نحو المشاركة في الانتخابات النيابية".

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: تحديد أهم ملامح التنشئة السياسية لدى المواطن الكويتي.

ثانياً: التعرف على مفهوم التنشئة السياسية ومفهوم المشاركة في الانتخابات النيابية لدى المواطنين

الكويتيين.

أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

(1) تتبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً مهماً يتعلق بأثر التنشئة السياسية للمواطنين

الكويتيين على المشاركة في الانتخابات النيابية كوسيلة متحضرة لحفظ حقوق المواطنين وتعزيز

دورهم السياسي في المجتمع.

(2) تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول تقديم إضافة أكاديمية لموضوع من أهم الموضوعات

التي تواجه المجتمعات العربية في الوقت الراهن وخصوصاً في ظل الربيع العربي الذي أظهر جلياً

قدرة المواطن على التغيير والذي يجب أن يتم بطرق سلمية ومن خلال القنوات الشرعية المتمثلة

بالمشاركة في الانتخابات من خلال صناديق الاقتراع مع بيان أثر التنشئة السياسية للمواطنين على

تحديد مسارات هذه المشاركة واتجاهاتها.

(3) تتبع أهمية الدراسة من كونها يمكن أن تساعد صانع القرار السياسي في دولة الكويت في

تطوير آليات التنشئة السياسية في المجتمع الكويتي، وزيادة الاهتمام بتعزيز المشاركة السياسية

للمواطنين سواء من خلال الانتخابات النيابية أو من خلال الوسائل الأخرى للمشاركة السياسية.

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: تتحدد هذه الدراسة من الناحية الزمنية بالفترة الممتدة من 2003 - 2012.
- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المجتمع الكويتي.
- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة من حيث الموضوع على تحديد أثر التنشئة السياسية على تطور المشاركة في الانتخابات النيابية بدولة الكويت خلال الفترة الممتدة من 2003-2012.

محددات الدراسة

- 1) قصر الفترة الزمنية لإجراء الدراسة، والتي لم تتعدى ثلاثة أشهر، الأمر الذي حال دون استخدام عينة دراسية أوسع وأشمل لأنه الوصول إلى مثل هذه العينة يحتاج إلى فترة أطول بكثير، وخصوصاً أن الباحثة كانت تعمل لوحدها أحياناً أو بمساعدة عدد قليل من الأصدقاء في أحيان أخرى.
- 2) صعوبة الحصول على موافقة المشاركين في الدراسة، إذ أن الكثير ممن طلبت الباحثة منهم تعبئة الاستبيان رفضوا ذلك بحجة انشغالهم بأمر أخرى أو بسبب عدم الاهتمام بالموضوع.

متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: المشاركة في الانتخابات النيابية بدولة الكويت 2003-2012.
- المتغير التابع: التنشئة السياسية لدى المواطن الكويتي.

مصطلحات الدراسة

- **التنشئة السياسية:** تُعرف التنشئة السياسية بأنها "عملية يكتسب الفرد من خلالها الهوية الشخصية، تلك التي تسمح له بالتعبير عن ذاته، على اعتبار أن التنشئة السياسية، وسيلة لتعديل الثقافة السياسية السائد أو أنها تساعد على خلق ثقافة جديدة تجد فيها النخبة الحاكمة ضرورة للانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم" (المنوفي، 1979: 9-10).

وتعرّف التنشئة السياسية إجرائياً لأغراض هذه الدراسة بأنها العملية التي من خلالها يكتسب المواطن في دولة الكويت آرائه السياسية الخاصة ومعرفة ومشاعره وتقييماته الخاصة بعالم السياسة، والتي تشكل اتجاهاته نحو القضايا السياسية التي تشهدها دولة الكويت.

- **الانتخابات النيابية:** تعرف الانتخابات النيابية بأنها "تلك العملية التي يقوم المواطنون بواسطتها وبشكل دوري حسب القانون باختيار ممثليهم لاستلام مناصب السلطة التشريعية أو التنفيذية وذلك من خلال صناديق الاقتراع (الكياي، 1990: 341).

وتعرف الانتخابات النيابية إجرائياً لأغراض هذه الدراسة بأنها قيام المواطنين الكويتيين بانتخاب ممثليهم في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان).

- **المشاركة السياسية:** وتُعرف بأنها: "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة" (المنوفي، 1979: 18).

وتعرف للمشاركة السياسية إجرائياً لأغراض هذه الدراسة بأنها مجمل الأنشطة والأدوار التي يقوم بها المواطن الكويتي داخل مجتمعه للتأثير في صنع القرار السياسي والخطط والبرامج التي تؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد بشكل يحقق مصالح المواطنين الكويتيين وذلك عن طريق ممارسة حقوقهم السياسية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(أ) الإطار النظري

أولاً : التنشئة السياسية

ينظر إلى التنشئة بمفهومها العام بأنها إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائناً اجتماعياً وعضواً في مجتمع معين، والأسرة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد، فهي تستقبل المولود وتحيط به، وتروضه على آداب السلوك الاجتماعي وتعلمه لغة قومه وتراثهم الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي وتأخذ بأسلوب الحزم للقضاء على ما يظهره من مقاومة لهذه المواصفات والقيم وترسخ قسيتها في نفسه لينشأ عضواً صالحاً من أعضاء المجتمع (الطبيب، 2001: 10).

أما فيما يتعلق بالتنشئة السياسية فقد استأثر هذا المفهوم باهتمام الكثير من المفكرين في كل العصور، ولكن لم يكن من السهل تحديد مفهوم للتنشئة السياسية حتى الخمسينات من القرن الماضي، فقد كان هذا المجال حكرًا على المربيين والفلاسفة، وكان يتداخل مع مفهومي التعليم والتربية، واهتم به فيما بعد علماء الاجتماع وعلماء النفس من خلال دراسات علماء الاجتماع حول الاغتراب السياسي ودراسة علماء النفس الأمريكيين لقياس تفاعل الشباب مع عالم السياسة (أبراش، 1998: 204).

ومع تزايد الاهتمام بمفهوم التنشئة السياسية، ظهرت مجموعة من التعريفات في الأدبيات الغربية، إذ عرفها روبرت ليفين "Levine" بأنها: "اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق واستمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجود الجماعات والنظم"، وعرف كينت لانغون "Langton" التنشئة السياسية بأنها: "تلك الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته

السياسية من جيل إلى جيل، أو تلك العملية التي يتعلم الفرد من خلالها المواقف الاتجاهية والأنماط السلوكية الوثيقة الصلة بالحياة السياسية" (أبراش، 1998: 204).

ومن أشهر التعريفات للتنشئة السياسية تعريف جرينستين "Greenstin" عام 1977، حيث عرف التنشئة السياسية بأنها: "غرس المعلومات السياسية وقيمتها وممارستها في الأذهان، من خلال معلمين مختصين في هذا المجال، وفي مختلف مراحل النمو للأفراد" (Sawyer, 2005: 38-39).

وتشير موسوعة الحكومة والسياسة "Encyclopedia of Government and Politics" إلى أن التنشئة السياسية هي عملية تتضمن قيام الأفراد منذ الطفولة بتطوير اتجاهاتهم السياسية، ومعلوماتهم وآرائهم السياسية، والتعرف على الأحزاب السياسية، والأيديولوجيات السياسية، والمعتقدات الأساسية وغيرها (Kogan, 2004: 438).

كما تعرف التنشئة السياسية بأنها: "مجل التعليم السياسي، سواء الرسمي أو غير الرسمي، المقصود أو غير المقصود" (Stacey, 1991: 32-33). وفي تعريف آخر تعرف التنشئة السياسية بأنها: "عملية التطور التي يكتسب من خلالها المراهقون المدارك والاتجاهات والسلوكيات المتعلقة ببيئتهم السياسية" (Buckingham, 2000: 10).

ويعرف ريتشارد داوسن "Dawson" التنشئة السياسية بأنها: "العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره، وتقييماته بخصوص بيئته ومحيطه السياسي، فهي عملية تطويرية يمكن الفرد من خلالها من النضوج سياسياً (داوسن، 1998: 55).

أما في الأدبيات العربية فقد ميز كمال المنوفي في تعريفه للتنشئة السياسية بين اتجاهين رئيسيين: الأول يعتبر التنشئة السياسية عملية يتم بمقتضاها تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن. أما الاتجاه الثاني فيشير إلى أنها عملية يكتسب الفرد من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته

ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم (المنوفي، 1979: 9-10)

وتُعرف التنشئة السياسية أيضاً بأنها "مجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطناً كائناً سياسياً - يمتلك القدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين في إطار التدرج الاجتماعي" (عبد الباسط، 1979: 31-32).

كما تعرف التنشئة السياسية أيضاً بأنها: " تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه وتله السياسي ويكوّن بواسطتها مواقف واتجاهاته الفكرية أو الأيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية، وتحدد درجة فاعليته السياسية في المجتمع، وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي ، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب ، ويحاول غرسها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية" (الطبيب، 2007: 158).

ويمكن التمييز بين نوعين من التنشئة السياسية:

- التنشئة السياسية المباشرة أو الظاهرة: وهي التي يتم تلقيها من خلال الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والاحزاب السياسية وجماعات الأصدقاء وغيرها.
- التنشئة السياسية الكامنة: والتي تتضمن الاتجاهات غير الرسمية التي تؤثر في ذهنية الأفراد والتي يتم تلقيها من خلال الثقافة العامة والثقافة السياسية والاهتمام بالموضوعات السياسية والقضايا السياسية المحيطة بالفرد (السيد 1994: 55).

أما أهم مصادر التنشئة السياسية فهي:

(1) الأسرة: تؤثر الأسرة في عملية التعلم السياسي من خلال دورها في تكوين شخصية الأبناء وتهيئتهم للاندماج في الحياة السياسية، حيث تنمي قيمهم السياسية والاجتماعية (الحواتمة، 2004: 45-53).

وتعد الأسرة الخلية الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وفيها يبدأ اتصاله بالعالم المحيط به، ويبلور لنفسه تصورات وينمي أحاسيسه، ويكون للأسرة الدور الأكبر في تشكيلها، حيث يتطبع الفرد بطباع من هو في رعايتهم، وغالبا "ما يسعى أفراد الأسرة إلى نقل الثقافة التي تلقوها هم أنفسهم عن أهلهم إلى أبنائهم منذ الصغر، فالأسرة تمثل أول بناء اجتماعي يعايشه الفرد، وتعد الأسرة الخلية الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي فالأسرة اتحاد تلقائي يتم نتيجة الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية التي تنزع إلى الاجتماع، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري واستمرار الوجود الاجتماعي (بركات، 1986: 22).

ويتفق جميع الباحثين على أن الأسرة تعتبر من أهم وسائل التنشئة السياسية مما يؤكد افتراض أن جذور الحياة السياسية للفرد البالغ توجد في حياة الطفولة وتقوم الوسائل الأخرى للتنشئة بتعميقها أو صقلها وتهذيبها، وعلى هذا الأساس فإن الأسرة تعتبر إحدى وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية إن لم تكن أهم العوامل على الإطلاق (الظاهر، 1987: 412).

ويرجع العديد من الباحثين أهمية الأسرة كمصدر أول للتنشئة السياسية إلى عاملين أساسيين: الأول: سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، ففي السنوات التكوينية المبكرة من عمر الفرد تحتكر الأسرة عملية التواصل مع الأفراد، وتؤكد النظريات الاجتماعية المتعلقة ببناء الشخصية على أهمية السنوات المبكرة في تحديد هوية وشخصية الفرد. ثانياً: قوة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة تساعد على زيادة الأهمية النسبية لتأثير الأسرة في

عملية التنشئة السياسية. وهذان العاملان، من خلال سهولة الوصول إلى الفرد والعلاقات الشخصية القوية، يجعلان الأسرة في وضع يمكنها من القيام بدور مؤثر ومهم في التنشئة السياسية (داوسن، 1998: 154).

(2 وسائل الإعلام: من المتعارف عليه بأن وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية، قد أصبحت في العصر الحديث على درجة عالية جداً من التقدم والفعالية وذلك بسبب النهضة التكنولوجية التي سادت العالم اجمع، وتبعاً لذلك أصبحت الاتصالات بين مختلف المجتمعات أكثر يسراً وسهولة مما يجعلها من أكثر مصادر التنشئة خطورة وأهمية على حد سواء، وذلك تبعاً لكيفية استغلالها كمصدر من مصادر التنشئة السياسية، مما جعل الحكومات تحاول السيطرة على تلك الوسائل بكل السبل، وذلك لكي تضمن سير التوجه السياسي والأيديولوجي في الاتجاه الذي تريده، ويحافظ على بقاء النظام السياسي (الطبيب، 2001: 87).

إذ أن وسائل الإعلام تساهم في تشكيل آراء واتجاهات الفرد والقيم والمعتقدات السياسية والأيديولوجية لديه، حيث يمكث الفرد أمام هذه الوسائل وخاصة المرئية منها أوقاتاً طويلة ليكتسب معلوماته الأساسية حول الأحداث والقضايا السياسية من حوله، ومن ثم تكوين اتجاهاته وأراءه حول هذه القضايا (الحواتمة، 2004: 45-53).

ويعتبر التلفزيون أهم وسائل الإعلام من حيث التأثير على التوجهات السياسية للأفراد نظراً لاقتران الصوت بالصورة، وقدرته على توصيل رسالته لجميع طبقات المجتمع، المتعلمين وغير المتعلمين، وللأسلوب الشائق الذي تقدم به البرامج، فقد لا تكون البرامج السياسية بشكل واضح، بل تأخذ طابع صور متحركة بالنسبة للأطفال، أو أغنيات ومسلسلات، وأفلام بالنسبة للكبار، بل إن لقطات و قنوات الإشهار والإعلان لا تخلو من سياسة إذا تمت بطريقة ذكية وما يجعل وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة خصوصاً "ذات خطورة وتأثير في عملية التنشئة السياسية هو دخولها

البيوت دون إذن من احد، فالتلفزيون والراديو أصبحا شيئاً مألوفاً وموجوداً في كل البيوت، بقرص هوائي زهيد الثمن مثبت على سطح المنزل يمكن التواصل مع ثقافات متعددة، وأحداث و تحليلات عديدة (أبو هريبد، 2010: 57-58).

كما يعتبر الإنترنت حالياً من أكثر وسائل التنشئة السياسية الإعلامية تأثيراً، إذ يمكن الإنترنت توفير معلومات متعددة المصادر والاتجاهات والأهداف بخصوص وقائع وأحداث سياسية وتاريخية غنية ووفيرة. وتسمح شبكة التعارف الاجتماعية بنقل أحداث، طرح مواقف وإجراء نقاش. كملوتوس مع الحيز ليشمل مساحات متعددة ومتنوعة أوسع من النادي أو الحركة الكشفية أو الحزب كما وتنقل تجارب عابرة للمجتمعات والدول. وبهذا تخدم هذه الوسائل عملية التنشئة السياسية وتثريها ولا يستبدل هذا الواقع أبداً أي من الوسائل التقليدية التي استخدمت حتى الآن للتنشئة السياسية وإنما تدعمها وتثريها وتخدمها (أبو بكر، 2012: http://www.al-haqeeqa.net/arti_cls/showArticlenews.asp?aid=1663)

(3) **المؤسسات التعليمية:** يقصد بالمؤسسات التعليمية هي تلك المؤسسات التي يقيمها المجتمع لغرض التربية والتعليم من مدارس ومعاهد وجامعات ومراكز تدريبية مختلفة، ومن المعروف أن المدرسة تستقبل الطفل من سن السادسة تقريباً، ويقضي بها طفولته ومرحلة المراهقة والتي هي من أخطر مراحل تكوين الشخصية لدى الفرد كما يرى علماء الاجتماع وعلماء النفس، فهي تساهم في غرس القيم والمفاهيم ونقل الخبرات المختلفة والقيام بالدور التربوي الذي يريده المجتمع، فالتربية هي نظام اجتماعي له تنظيماته وألياته في سائر المجتمعات والدول، وله أيضاً وظائفه حين ينظر إلى التربية كعملية نمو، وياكب هذا النمو ما يدور أو يطرأ من متغيرات في بنية المجتمع (الطبيب، 2001: 79).

وبذلك تعد المؤسسات التعليمية سواء المدارس أو المعاهد أو الجامعات من أهم مصادر التنشئة السياسية للفرد فهي مؤسسات تنشئة علمية واجتماعية وسياسية على حد سواء، وتساهم في غرس الكثير من القيم السياسية في أذهان الأفراد من خلال المناهج التعليمية الموجهة، أو من خلال احتكاك الأفراد مع بعضهم البعض ضمن هذه المؤسسات التعليمية وتبادل المعارف السياسية والاجتماعية مما يساهم في زيادة الوعي السياسي لدى الأفراد (الحواتمة، 2004: 45-53).

ويلاحظ ان التنشئة السياسية من خلال الأسرة والمدارس تنعكس في مرحلة الشباب في الجامعات على السلوك السياسي إيجاباً أو سلباً ، حيث تكون فئة من الطلاب خاصة في الجامعات، محملة بتراكم معرفي هو حصيلة ما سمعته وقرأته في المؤسسات التعليمية وخارجها، وتبدأ بممارسة النضال السياسي الهادف إلى تمرير خطاب سياسي خاص بها، كالمطالبة بإصلاح النظام الجامعي، أو منح أكثر للطلبة، وأحياناً "تتجاوز هذه المطالب لتمس السياسة العامة للدولة، كالمطالبة بالديمقراطية أو التعبير عن مساندتها لقضية محل جدل وخلاف، فقد تلجأ الأحزاب السياسية إلى استقطاب الطلبة لصفها واستعمالهم كأدوات نضالية للتأثير على منافسيهم أو على النظام السياسي نظراً لما يتمتع به الشباب من روح حماسية اندفاعية، وبشكل عام تؤثر المدرسة في عملية التنشئة السياسية بطريقتين: رسمية وغير رسمية، فالطريق الرسمي يتعلق بالبرامج المقررة والمناهج والتوجهات الصادرة عن المدرسين، أما الطريق غير الرسمي ، فهو كل نشاط مدرسي خارج إطار المقررات والكتب المدرسية، كالندوات والحلقات الدراسية، والتبادل الثقافي المدرسي أو الجامعي والرحلات الخ، ويسعى النظام السياسي دائماً إلى السيطرة على الطريق الرسمي حتى لا تتغلغل الأفكار السياسية الداخلية التي يعتبرها مسلاً بالنظام العام والثقافة السياسية والمجتمع (أبو هرييد، 2010: 55).

4) الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية: تلعب الأحزاب دوراً قيادياً وحساساً في عملية التنشئة السياسية لدى الأفراد، عن طريق خلق وتغيير الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وتعتبر

الأحزاب السياسية بمثابة الوسيط بين الدولة والجمهير، وبين القاعدة والقيادة، وتعمل الأحزاب السياسية على تزويد الأفراد بالمعلومات السياسية اللازمة لتشكيل اتجاهاتهم وتطلعاتهم السياسية ونظرتهم للقضايا السياسية في المجتمع. وتسعى الأحزاب السياسية عادة وخصوصاً في مراحل نموها الأولى إلى تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، والرؤية الواضحة، حتى تساعدهم على المشاركة في الحياة السياسية بفاعلية أكبر (الحواتمة، 2004: 45-53).

وتتشترك تعريفات الأحزاب السياسية في اعتبار أن للأحزاب السياسية وظيفة سياسية هي الوصول إلى السلطة أو التأثير على من في السلطة، ومن هنا تلعب الأحزاب السياسية دوراً أساسياً إما في خدمة النسق السياسي من خلال مساندته ودعم مطالبه وإما في معارضته حيث تؤلب الأحزاب الرأي العام ضد السلطة، فالأحزاب السياسية تساهم في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تقوم بها مستخدمة وسائل الإعلام المختلفة، وهذه الثقافة السياسية هي المصدر الذي تنطلق منه عملية التنشئة السياسية خاصة في الأنظمة التي تأخذ بالتعددية الحزبية حيث يحدث تمايز في عملية التنشئة السياسية ما بين الأحزاب الحاكمة، التي تمارس تنشئة سياسية تحد النسق السياسي، موظفة كل مقدرات النظام السياسي في نشاطها وأحزاب المعارضة التي تمارس التنشئة السياسية لأعضائها، وللجمهور تتبلور من خلالها مواقفها المعارضة للنسق السياسي، وهي في ذلك توظف خطاباً أيديولوجياً أو سياسياً متميزاً، وتسعى ليكون معلوماً ومقبولاً من قبل الجمهور وإلى امتلاك وسائلها الخاصة في عملية التنشئة السياسية كامتلاكها وسائل إعلام خاصة، صحف حزبية ومنشورات وكتب، أو قنوات بث إذاعي وتلفزيون خاصة بالحزب، أو مستقلة، ويكون للحزب تأثير عليه (أبراش، 1998: 213).

ومن الجدير بالذكر أن دور الحزب في عملية التنشئة السياسية وإن كان هاماً وخطيراً في مختلف المجتمعات، وفي كل من الدول المتقدمة والنامية الآخذة في التحديث على حد سواء، إلا

أن الهدف الذي يتوخاه الحزب من وراء هذه العملية ليس واحداً في أغلب الأحوال، بل يتراوح عادة بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية السائدة ، وبين خلق أو تطوير ثقافة سياسية جديدة. ففي النظم الليبرالية مثلاً ، حيث يسود نظام تعدد الأحزاب ، ويمثل كل حزب طبقة أو جماعة اجتماعية معينة لهذا ثقافتها المميزة وتتناقض مصالحها مع مصالح غيرها من الطبقات أو الجماعات الأخرى، تميل الأحزاب المحافظة أو تلك التي تمثل الطبقة أو الطبقات المسيطرة في هذه النظم إلى تعزيز وتدعيم الثقافات التقليدية أو الثقافات الفرعية المتعارضة ، وذلك بهدف استمرار هذه الثقافات ومباشرة تأثيرها في الأوضاع المجتمعية وما تنتم من انقسامات وصراعات ، بما يخدم في النهاية مصالح الطبقات أو الجماعات التي تمثلها هذه الأحزاب .في حين تعمل الأحزاب الثورية أو الراديكالية على تعديل أو تطوير النسق الثقافي السائد أو استحداث نسق آخر بديل أكثر تقدمية واتساقاً مع التغيرات التي تصيب المجتمع ، ويعبر في الوقت نفسه عن مصالح وقيم الطبقات الكادحة المستغلة المقهورة (المنوفي، 1979: 21).

أما فيما يتعلق بالحركات الاجتماعية، فإن الباحثين والدارسين في كافة مجالات العلوم الاجتماعية قد لفتت أنظارهم ظاهرة التغير والتي أصبحت الآن تحظى باهتمام المختصين في علم الاجتماع السياسي إذ تبلور مفهوم الحركة الاجتماعية لكي يشير إلى دراسة التغيرات الراديكالية التي تشهدها الأنساق الاجتماعية والسياسية في المجتمع. وتستطيع الحركات الاجتماعية بما تعبر عنه من مطالب لمصلحة أفراد المجتمع فإنها تستطيع أن تنمي قيم ومبادئ وتغرس سلوكيات لدى المواطنين مثلها في ذلك مثل الأحزاب السياسية (الطبيب، 2001: 84).

ثانياً : المشاركة السياسية

كان مفهوم المشاركة السياسية موضوعاً للجدل والحوار الذي يعكس اتجاهات متباينة سواء في الأدبيات السياسية العربية أو الأجنبية، وتبين الأدبيات السياسية الغربية عدم وجود إجماع على تعريف محدد للمشاركة السياسية، حيث تشير الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى أن المشاركة السياسية هي: "تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك بها الفرد بقية أعضاء مجتمعه في اختيار الحكام، وصياغة السياسات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي" (David, 1972: 252).

وتعرّف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأن المشاركة السياسية للمرأة تتضمن: "المشاركة في مؤسسات الدولة، والمشاركة الفعالة في المؤسسات الأهلية المرتبطة بالحياة السياسية للدولة، والمشاركة في ممارسة السلطة السياسية وخصوصاً في ممارسة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والإدارية، وعلى مستوى المؤسسات الأهلية، كما تشمل الممارسة الفعالة للمشاركة في المجالس المحلية والأحزاب السياسية والاتحادات التجارية، والمنظمات الصناعية والمهنية ومنظمات المرأة وغيرها من المنظمات المرتبطة بالحياة السياسية (أبو غزالة، 2003: 24).

ويرى كل من أرتيرتون (Arterton) وهاهن (Hahn) أن المشاركة السياسية هي محاولة الفرد (التابع السياسي) للتأثير على السلوك الملاحظ للمتبعين في مجتمعه السياسي، أو التأثير على سلوك الفئة التي ينتمي إليها هؤلاء المتبعين، ويشير هذا التعريف إلى فاعلين اثنين، الأول هو الأفراد التابعين والخاضعين وهم الطرف الأقل قوة، والثاني هو المتبوع والمتجسد بالقائمين على صنع القرار، وهو الطرف الأكثر قوة، حيث يحاول الفاعل الأول التأثير في الثاني (عاشور، 2003: 9).

كما عرف ماك كلوسكي (Closky) المشاركة السياسية بأنها: "الأنشطة السياسية الإرادية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام، وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر (Closky, 1982: 2).

ويعرف ف واينر (Weiner) المشاركة السياسية بأنها: "كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية (الكواري، 2000: 179).

أما هانتغنتون ونيلسون (Huntington & Nelson) فيشيران إلى أن المشاركة السياسية في مفهومها الواسع تتضمن جميع أفعال المواطنين التي تهدف للتأثير على صناعة القرار السياسي، وهذه الأفعال يمكن أن تكون فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، سلمية أو عنيفة، قانونية أو غير قانونية. وتظهر نتائج المشاركة السياسية في عدد القرارات الحكومية التي تتأثر بها (Huntington & Nelson, 1976: 12).

ويشير تريפור مونرو (Munroe) إلى المشاركة السياسية باعتبارها شكل من أشكال السلوك السياسي ويعرفها على أنها السياق الذي يستخدم فيه المواطنون حقوقهم مثل حق الاحتجاج، والحق بحرية الكلام، والحق بالتصويت، من أجل التأثير في النشاط السياسي" (Munroe, 2002: 4).

وقد وضع هانتغنتون ونيلسون مجموعة من المؤشرات التي تعتبر محاولة لتقديم تعريف أكثر شمولاً وإحاطة بمفهوم المشاركة السياسية وهذه المؤشرات هي:

- النشاط الانتخابي: ويشمل التصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية والدعوة إليها، وتأييد ومناصرة مرشح معين.

- أنشطة الضغط والتأثير: وتشمل الجهود الفردية أو الجماعية للاتصال بالمسؤولين الحكوميين، والقادة السياسيين، بهدف التأثير على قراراتهم في قضايا معينة من خلال عملية التأييد أو المعارضة لقانون أو قرار ما.

- النشاط التنظيمي: والذي يتضمن مشاركة الفرد باعتباره عضواً، ومسئولاً في تنظيم يكون هدفه ممارسة التأثير على عملية صنع القرار الحكومي.

- الاتصال: وهو عمل فردي يتجه إلى المسؤولين الحكوميين، ويسعى في الغالب إلى تحقيق مصالح فردية خاصة، أو مصلحة فئة قليلة من الناس.

- الأنشطة العنيفة: والتي يمكن من خلالها التأثير على عملية صنع القرار الحكومي من خلال إلحاق الأذى بالأفراد والممتلكات (Huntington & Nelson, 1976: 12-13).

وفي العودة إلى تعريف الباحثين العرب لمفهوم المشاركة السياسية يلاحظ أن كمال المنوفي يعرفها بأنها: "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاوله الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة" (المنوفي، 1979: 18).

كما يشير الباحث موسى شتيوي إلى أن المشاركة السياسية هي: "مجملة النشاطات التي تهدف للتأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار (كالسلطة التنفيذية، والتشريعية، والأحزاب)، وهذه النشاطات تشمل التصويت لانتخاب الممثلين في المستويات كافة، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، والانضمام والعمل في الأحزاب السياسية، والمشاركة في النشاطات المختلفة المتعلقة بالمجتمع المحلي، وحتى أيضاً المشاركة في النشاطات السياسية غير التقليدية كالمظاهرات والمسيرات والكتابة في الصحف حول الموضوعات المهمة، بالإضافة

إلى الترشح للمجالس الانتخابية وتبؤ المراكز السياسية التي تتم بالتعيين في مختلف مستويات السلطة السياسية (شتيوي، 1994: 6).

ويحدد الباحث داود الباز المشاركة السياسية بأنها تعني: "الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي" (الباز، 2006: 18).

ويرى الباحث عبد المحسن جمال أن المشاركة السياسية هي العملية التي من خلالها ينخرط الأفراد في النشاط الذي يصادم السلطة الوطنية وهيكلها في المجتمع، وقد يكون هذا النشاط ملغياً أو مؤيداً للنظام، فالمشاركة المؤيدة تكون عندما يتقدم عدد كبير من الأفراد لتأييد سلطة يسهل عليهم الاتصال بها والوصول إليها والتي تمثل مصالحهم. ومع تطور عملية المشاركة الشعبية ونضجها تدخل الجماهير دائرة اتخاذ القرار خصوصاً على مستوى القضايا التي تلامس جذور المجتمع، وتصاحب هذه الحركة زيادة في المطالب الاجتماعية والسياسية النابعة من الطبقات الدنيا والوسطى، وتقوم النخبة السياسية بتشجيع هذه المطالب والوفاء بها سعياً وراء تمثيل أوسع (جمال، 2004: 54).

وفي طرح مشابه لما وضعه هانتغنتون ونيلسون يرى كمال المنوفي أن المشاركة السياسية كسلوك تتجسد واقعياً في المؤشرات التالية: التصويت، وعضوية الأحزاب أو جماعات المصالح، والاتصال بالمسؤولين والنواب، وجمع التبرعات، وإعطاء التبرعات، وحضور ندوات ومؤتمرات سياسية، والدخول في مناقشات سياسية، وتقديم شكاوي إلى الجهات المختصة، والترشيح لمنصب عام، أو شغل منصب عام، وهناك مؤشرات أخرى ربما تكون أكثر دلالة لبلدان العالم الثالث،

كالمظاهرات والإضرابات وحروب العصابات والثورات كأشكال غير تقليدية للمشاركة السياسية (المنوفي، 1979: 78).

والمشاركة لا تعني مشاركة كل المواطنين في كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة وفي كل الأوقات، بقدر ما تعني مشاركة أكبر قدر ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من هذه الأنشطة والمجالات بقدر ما تسمح به استعدادات وقدرات وميول هؤلاء الأفراد. والمشاركة السياسية من العناصر الأساسية التي تخلق التقافاً حول أي نسق سياسي، على تعدد أساليبها واختلاف مستوياتها، ومهما تناقضت المقاربات السياسية والاجتماعية والفلسفية، فإن المشاركة أوسع من أن توطر في زمان ومكان، فهي منفصلة عن كل هيكل وظرف سياسي وتاريخي، لصعوبة تحديد أنماطها، وهي أعمق من أن تختزل إلى صيغة أيديولوجية وحضارية واحدة. ومع ذلك فإنه يكاد يكون هناك شبه إجماع بين الباحثين على بعض صيغ المشاركة التي تمكننا من دراستها وتحديد كافة العوامل السياسية والنفسية والاجتماعية والتاريخية التي تسهم فيها كالتصويت في الانتخابات، والحملات الانتخابية، والانتماء الحزبي، وعضوية المنظمات السياسية، وهذه الصيغ من المشاركة ترتبط باليات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وطبيعة الممارسة السياسية السائدة (عبد الوهاب، 1999: 14-15).

وسائل المشاركة السياسية

يمكن تصنيف أنشطة المشاركة السياسية في مجموعتين (المنوفي، 1987: 340-342):

1. **أنشطة تقليدية أو عادية:** وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين، والترشيح للمناصب العامة ونقل المناصب السياسية.

ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف في دلالاته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم في مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لوناً من الاحتجاج الصامت.

2 . أنشطة غير تقليدية: بعضها قانوني في بعض البلاد مثل الشكوى، وغير قانوني في بلاد أخرى مثل التظاهر والإضراب وغيرها من السلوكيات السلبية.

وبشكل عام يمكن تصنيف أبرز قنوات أو وسائل المشاركة السياسية بما يلي:

أولاً: المشاركة في الأحزاب السياسية: وتعتبر المشاركة بالأحزاب السياسية من المشاركات عالية المستوى، فالحزب السياسي كما عرفه العديد من الباحثين هو علاقة اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب السلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا مادية للأعضاء (بدوي، 1966: 414-415).

والأحزاب السياسية باعتبارها وعاء المشاركة المستمرة تعمل على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، كما تعد بمثابة حلقة الوصل بين الحاكمين والمحكومين، ومن خلالها تتم الممارسة العادية اليومية لحرية الرأي، وبدون الأحزاب لا يمكن لرغبات الجماهير أن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة، ولا يستطيع المواطن أن يؤثر في الحياة السياسية معزولاً عن أقرانه، فالعمل الفردي يؤدي أحياناً إلى ضياع الجهود وتشتت القوى (كامل، 1982: 97).

ثانياً: تشكيل جماعات الضغط: عندما تتضرر فئة من المواطنين تلجأ إلى تشكيل جماعة ضاغطة لتحقيق مصالح ومكاسب جديدة، وتبدو صورة هذا الأمر بجلاء في الدول الغربية والولايات المتحدة

الأمريكية. ولكي توصف جماعة ما بأنها من جماعات الضغط السياسي، يتعين عليها أولاً أن تستهدف مصلحة مشتركة مادية كانت أم أدبية، وثانياً أن تتخذ الجماعة من الضغط على الجهاز الحكومي وسيلة لتحقيق تلك المصلحة (بدوي، 1966: 413).

ثالثاً: المشاركة السياسية بوسائل احتجاجية: كالإضراب أو العصيان المدني لتحقيق أهداف سياسية، وهذا الإجراء يتم اللجوء إليه عندما يغلق باب المشاركة بالطرق السلمية كالحوار.

رابعاً: المشاركة بالاستفتاء: حيث تعتمد الحكومات الديمقراطية إلى الحصول مسبقاً على موافقة شعوبها على ما ستطبقه من قوانين، أو ما ستقوم به من إجراءات من شأنها التأثير على مصالح مواطنيها، ويتم اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي للحصول على موافقة الشعب على القانون المزمع تطبيقه (عاشور، 2003: 10).

خامساً: التصويت والترشيح في الانتخابات: حيث يرتبط هذا الحق بالمشاركة الديمقراطية التمثيلية بمعنى أن السلطة التي يمارسها الشعب هي من خلال ممثلين منتخبين. ويعد الانتخاب دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي باعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين حكومة نيابية تستمد وجودها في السلطة، واستمراريتها من استنادها إلى الإرادة الشعبية، ومن هنا يظهر الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين، بين مصدري السياسات والمنفذين لها، إذ هو التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب، والذي من خلاله تتنافس الأحزاب السياسية من أجل الحصول على التأييد الشعبي لها (فهيم، 1988: 11).

وتختلف النظم الانتخابية من بلد لآخر، ولكن المحصلة هي أن هذا الصوت هو حصة المواطن ونصيبه في المشاركة، حيث تتشكل الغالبية التي تعبر عن إرادة الشعب أو الأمة، والنظام السياسي هو الذي يعطي لهذه القناة التشاركية فاعليتها ومصادقيتها، فبالقدر الذي يلتزم فيه النظام بما تفرزه صناديق الاقتراع يعزز دور هذه القناة والعكس صحيح، وقد يكون التصويت في

الانتخابات هو الشكل الأسهل للمشاركة السياسية لأنه لا يكلف المال والوقت، وهو بالنسبة للتقاليد الديمقراطية حق مقدس (فهمي، 1988: 11).

مستويات المشاركة السياسية

لما كانت المشاركة السياسية تعنى بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام. وهناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية:

أ - **المستوى الأعلى**: وهم ممارسو النشاط السياسي ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة : عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب - **المستوى الثاني**: المهتمون بالنشاط السياسي: ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج - **المستوى الثالث** : الهامشيون في العمل السياسي: ويشمل من لا يهتمون بالأمر السياسي ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أى وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د - **المستوى الرابع**: المتطرفون سياسياً : وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام

السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف (طهبوب، 2003: 18-19).

ويفترض "ليستر ميلبراث" (Milbrath) في كتابه "المشاركة السياسية" وجود تسلسل هرمي للمشاركة يتراوح بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام، ويكون أقل مستويات المشاركة الفعلية هو التصويت في الانتخابات، وقد قام بتقسيم الشعب الأمريكي حسب درجة مشاركته إلى ثلاث مجموعات:

(1) المجالدون: هم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة.

(2) المتفرجون: هم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى.

(3) اللامبالون: هم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق.

وقد أخذ ميلبراث عبارات المجالدين والمتفرجين واللامبالين على سبيل القياس التمثيلي من الأدوار التي كان يتم لعبها في صراع المجالدين في روما القديمة، فقد كانت جماعة صغيرة من المجالدين تتقاتل لإمتاع المتفرجين وهم بدورهم يهتفون ويصفقون ثم يدلون بأصواتهم ليقرروا من كسب المعركة، أما اللامبالون فإنهم حتى لا يشاهدوا العرض (عبد الوهاب، 1999: 20).

مراحل المشاركة السياسية

أ. الاهتمام السياسي: يندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

ب . المعرفة السياسية: يقصد بها هنا المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات الوطنية كالوزراء.

ج . التصويت السياسي: يتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو المشاركة بالتصويت.

د . المطالب السياسية: تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية (طهوب، 2003: 18-19).

دوافع المشاركة السياسية

هناك مجموعة من الدوافع النفسية التي تحفز المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية، تتمثل في الأمور التالية:

1- المشاركة السياسية تمنح المواطنين الثقة بالنفس وهم يشاركون عبر العملية الانتخابية في اختيار من يمثلهم، فهي تعطي كل فرد الإحساس بأهميته كمواطن، وقيمه كفرد في المجتمع الذي يعيش فيه.

2- تشكل المشاركة السياسية للمواطن طموحاً من أجل الحصول على الحرية، خاصة لمن يملك خصائص النضال والعمل الجدي، فهو من خلالها يشبع رغبة "الأنا" لديه.

3- قد تكون المشاركة السياسية طلباً لموقع أو منصب.

4- قد تكون أداة للتعبير عن مطالب نقابية أو سياسية أو اجتماعية.

5- قد تكون المشاركة السياسية تعبيراً عن وعي سياسي كنوع من الواجب الوطني والذي تمتد جذوره في الشخصية عبر عملية التنشئة السياسية في المجتمع والتي لا تتساوى بها المجتمعات.

6- قد تأتي المشاركة كتعبير عن وعي سياسي أو دوافع نفسية تتعلق بإثبات الوجود.

7- قد تأتي المشاركة السياسية كردة فعل دفاعية ضد خطر متوقع، فالمناخ السياسي العام والظروف التي تحيط بالدولة، قد تخرج الفرد من حالة اللامبالاة وتدفعه نحو المشاركة، كالخوف من وصول أفكار متطرفة إلى السلطة أو تحرك العلمانيين خوفاً من تأثير الحركات الأصولية والوصولية.

8- قد تأتي المشاركة السياسية للأفراد كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي (طهوب، 2003: 13).

وظائف المشاركة السياسية

تتخصر وظائف المشاركة السياسية في وظيفتين رئيسيتين وهما:

أولاً: إقرار شرعية الحكام، الأمر الذي ينجم عنه تسهيل ممارستهم السلطة، وتبدو قدرة الانتخابات التنافسية على إقرار الشرعية أعلى كثيراً من قدرة عمليات التصويت المجردة التي تخلو من مظاهر الاختيار، والتي يوجد فيها مرشح رسمي وحيد، ولهذا السبب تخشى الديمقراطيات التعددية من انهيار المشاركة نتيجة الامتناع المفرط عن التصويت.

ثانياً: الاستفادة من التدخل في اختيار الحكام: حيث يمكن للمشاركة السياسية من خلال قنواتها المختلفة أن تؤثر على التوازن القائم بين الحكومة والأحزاب والتيارات السياسية في الدولة، وهذا بدوره يجعل الحكومة تستجيب لهذه المشاركة، وإن كانت الاستجابة متفاوتة من حالة إلى أخرى، وبالتالي يستطيع الأفراد أن يؤثروا في سياسات الدولة (برو، 1998: 329-331).

قيمة المشاركة السياسية

المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو وتطور الديمقراطية إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تخلق

معارضة قوية وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية. بالإضافة إلى ذلك فإنه كلما اتسعت فرص المشاركة السياسية كلما أدى ذلك إلى القضاء على عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، وكلما تحققت قيم المساواة والحرية فإن هذا يؤدي إلى الاستقرار العام للمجتمع، وبالتالي يُساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة (عبد الوهاب، 1999: 16).

والمشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، كما أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، وهي بنفس الوقت من أبسط حقوق المواطن، وهي حق أساسي يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمع، فمن حقه أن يختار حكامه وأن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم لما فيه مصلحة الشعب. كما أنه من خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن كي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات، وفي هذه الحالة يمكن القول أن هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم والمشكلات المشتركة التي تواجههم، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس (عبد الوهاب، 1999: 17).

محددات المشاركة السياسية

تتأثر مشاركة الأفراد في الحياة العامة بتغيرات متعددة أهمها المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص الخلفية الاجتماعية، ومدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي، وغيرها من المحددات التي يمكن التعرض لها على النحو التالي:

1 - المنبهات السياسية:

مع تعرض الفرد للمؤثرات السياسية يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة. غير أن التعرض للمنبه السياسي لا يفضى بالضرورة إلى المشاركة. وتصدر المنبهات عن وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة والمناقشات العامة.. الخ. وبرغم أنها متاحة لجمهور عريض من الأفراد، إلا أن مستوى التعرض لها يرتبط بعوامل عديدة مثل الانتماء الطبقي ومكان الإقامة والحالة التعليمية بالإضافة إلى الميول الشخصية، والشخص الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية بل ويسعى إليها بعكس الشخص السلبي الذي ينأى بنفسه عنها ما استطاع (المنوفي، 1987: 343).

2 - المتغيرات الاجتماعية:

يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة مثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل ايجابياً مع المشاركة . فأصحاب الدخل المتوسطة أكثر مشاركة من ذوى الدخل المنخفض، وذوى الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوى الدخل المتوسط. كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي. فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية وأشد إحساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرار والاشتراك في المناقشات السياسية وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة (المنوفي، 1987: 343).

كما يميل الأشخاص أصحاب المراكز المهنية المرتفعة إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر وبين مهنة وأخرى. كما يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالنوع، حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة عن الرجل، غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يعمل باستمرار على تضيق هذه الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. ولا يعنى هذا استقلال المرأة عن الرجل في تحديد مواقفها السياسية إذ لا تزال الزوجة تتبع زوجها في كثير من الأحيان في التصويت والانتماء الحزبي. وبالإضافة إلى العوامل السابقة تتأثر المشاركة أيضاً بعامل السن إذ يرتفع مستوى المشاركة تدريجياً مع تقدم العمر، ويبلغ ذروته في الأربعينات والخمسينات ثم يهبط تدريجياً بعد سن الستين وإذا كانت هذه العوامل لا تشكل قاعدة يحتكم إليها دائماً. ذلك أن المتغيرات الاجتماعية تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر (الشرعة، 1999: 49).

3 - الإطار السياسي:

ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المنتخبة وطبيعة النظام الإعلامي. وتعاني الدول النامية بصفة عامة، فإنها تعاني من أزمة مشاركة تعود جزئياً إلى ما يعترض البناء السياسي من تشوهات ونقائص. فبعض الدول ليس بها دستور وبعضها الآخر ليس بها مجالس نيابية، وإن وجدت فهي شكلية وتتفاوت هذه الدول بين الأخذ بالحزب الواحد والتعددية الحزبية أو عدم الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه. هذا المستوى الهابط من المؤسسية السياسية يقابله تغير اقتصادي اجتماعي مرموق، ولعل هذه الفجوة بينهما هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه كثير من دول العالم النامي (الشرعة، 1999: 49).

ويرى فيليب برو (Pro) أن المشاركة السياسية تتأثر بمختلف أشكالها بعوامل مختلفة، حيث تساهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ويختلف تأثير هذه

العوامل من بلد لآخر في كثير من الأحيان نظراً لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة، إلا أنه يمكن القول أن أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية بشكل عام هي (برو، 1998: 329-331):

1 - العوامل الاجتماعية والسكانية: وتتجلى عادة في الجنس والسن ومكان الإقامة.

2 - العوامل الاقتصادية: كمستوى الدخل والانتماء المهني.

3 - العوامل الثقافية: كمستوى التعليم، الانتماء الأيديولوجي والثقافة السياسية.

ويمكن القول أن هذه العوامل كثيراً ما تكون متداخلة أو أن أحدها سبباً للآخر، فالرجل الأسود في الولايات المتحدة يتسم بقلة انخراطه في عملية المشاركة السياسية، وقد يكون ذلك نتيجة طبيعية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذا الشخص والتي تؤدي بدورها إلى تشكل ثقافة سياسية خاصة بهذا الشخص تدفعه بشكل أو بآخر إلى الإحجام عن المشاركة السياسية الفاعلة (برو، 1998: 333).

أسباب ضعف المشاركة السياسية

إذا كانت المشاركة السياسية تعبير عن حق يضمنه الدستور للمواطنين، فإن السؤال الذي يثيره العديد من الباحثين هو: لماذا يلجأ الأفراد إلى التخلي عن هذا الحق، ففي العديد من المجتمعات نجد الكثير من المواطنين يبتعدون عن العمل السياسي، ولا تعني السياسة لهم شيئاً، ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال تحديد بعض الأسباب الدافعة إلى هذا العزوف عن المشاركة السياسية، ومن أهمها:

أولاً: توقعات المواطنين السلبية تجاه اشتراكهم في الأعمال السياسية، فالبعض يعتقد أن مجرد إسهامه في أي نشاط سياسي قد يؤدي إلى تهديد حياته الشخصية، وهذا الاعتقاد عادة ما يسود المواطنين الذي يعيشون في مجتمعات تقيد فيها الحريات العامة ولا تمارس الديمقراطية بعكس

المجتمعات الغربية ففيها يسعى المواطن للمشاركة السياسية للحفاظ على مصالحه الشخصية (مرعي، 1996: 7).

ثانياً قد تلعب الظروف التاريخية والمراحل التي مر بها المجتمع دوراً كبيراً في ضعف المشاركة السياسية للمواطنين، وقد يكون ذلك مرتبطاً بالحكم الأجنبي، والغزوات، والتيارات الفكرية الغربية والتي عادة ما تترك جميعها أثراً سلبية لدى المواطنين من خلال تقليل حماسهم وانتمائهم، وتكريس جهودهم لمحو ملامح العمل الاجتماعي والسلوك التعاوني، وبث الفرقة بينهم وإحساسهم بالغربة (طهبوب، 2003: 19).

ثالثاً: من العوامل التي تؤثر سلباً في المشاركة السياسية اعتقاد بعض المواطنين بعدم جدوى العمل السياسي وأن نتائجه غير مؤكدة وغير مفيدة وأن هناك تناقضاً بين قول السياسيين وأفعالهم مما يؤدي إلى نوع من النفور الذاتي لدى المواطنين تجاه العمل السياسي فضلاً عن غياب التوعية بأهمية العمل السياسي (مرعي، 1996: 7).

رابعاً: شعور المواطنين بالاعتراب السياسي، ويرى جبرائيل أmond "أن الاعتراب السياسي قد يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية، ويعني هذا الاعتراب وصول المواطن إلى هذه الحالة من الإحساس بالغربة وهو في داخل وطنه، وأن الأحداث السياسية التي تدور حوله لا تعنيه فيصاب بالسلبية وعدم الرغبة بالمشاركة (طهبوب، 2003: 20).

خامساً: الشك السياسي: وهي حالة تصيب المواطن حين تنعدم الثقة بينه وبين العاملين في مجال السياسة والقيادات السياسية، وهي نتيجة حتمية للاعتراب السياسي، ويتولد عادة هذا الإحساس في الدول التي تسودها ديمقراطية شكلية وانتخابات محددة مسبقاً، وأن العملية الانتخابية تهدف لإضفاء الشرعية، وأن الأحزاب جزء من اللعبة السياسية (طهبوب، 2003: 20).

سادساً: يلعب المناخ السياسي العام دوراً هاماً في التأثير على طبيعة المشاركة السياسية سواء سلباً أم إيجاباً فقد يشكل المناخ السياسي العام في مجتمع من المجتمعات عاملاً من عوامل عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية ويرتبط ذلك بالمؤسسات والتنظيمات القائمة وبال دستور وبطبيعة النظام الحزبي في المجتمع وأيضاً طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع (مرعي، 1996، 7).

سابعاً: تأثير التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد، فالتنشئة قد تعزز لدى المواطن فضيلة الابتعاد عن السياسة وهمومها، وقد تدفعه بالخوف من السلطة والسياسة وتبعاتها، وهو إحساس ناتج عن واقعة معينة أو ضعف في الشخصية وإحساس بعدم القدرة على تحمل المسؤولية. كما يدفع الجهل والأمية بالفرد إلى التوقع السياسي، لأنه غير قادر على المفاضلة وجاهلاً لأسباب الصراعات الدائرة، إضافة لذلك، فإن غياب التنشئة السياسية تؤدي إلى ضعف الحس الوطني وغياب الإحساس بالمسؤولية، خاصة لدى تلك الشريحة المترفة في المجتمع والتي تنظر إلى السياسة بنوع من الاستهتار واعتبارها ملهة للفقراء (مرعي، 1996: 7).

الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية السياسية

تعتبر الثقافة السياسية التي يحملها الأفراد من أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية ولهذا السبب من الضروري توضيح مفهوم الثقافة السياسية، فالثقافة عند بعض الباحثين هي: "مجموعة قواعد السلوك والمعتقدات والتقنيات المادية والفكرية المميزة لكتلة اجتماعية معينة، أما الثقافة السياسية فهي الجوانب السياسية للثقافة. وتنفرع الثقافة السياسية من الثقافة السائدة في المجتمع، وبما أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة السائدة فإنها تتأثر بشكل تلقائي بتوجهاتها وقيمتها ومبادئها السائدة (عاشور، 2003: 18).

إن أهم ما تقوم به الثقافة السياسية هو تأثيرها في السلوك السياسي للمواطنين، كما أنها تساهم في تحديد أصحاب الحق في المشاركة السياسية وأشكالها وكافة العلاقات السياسية في

المجتمع، فالثقافة السياسية تساهم في بلورة تصور الفرد للنظام السياسي القائم في الدولة سواء كان هذا التصور يتسم برفض النظام السياسي أو بقبوله، كما تساهم في تشكيل قناعات الفرد حول الانخراط في النشاطات السياسية والتصور الذي يحمله الفرد لدوره في المجتمع، ونظرته إلى دور الآخرين في المجتمع، ومن هنا فإنه يمكن القول مثلاً أن تقبل الفرد أو عدم تقبله لأي دور سياسي تقوم به المرأة هو ناتج عن الثقافة السياسية التي يحملها هذا الفرد (عاشور، 2003: 18).

أما مركبات الثقافة السياسية فهي ترتبط بتشكيل الاتجاهات التي ترتبط بدورها بالسلوك، وتتضمن هذه الاتجاهات مكونات هي:

1 - **التوجه المعرفي:** يتضمن معرفة الفرد للنظام السياسي وتوجهه ودوره، ومدخلات هذا النظام ومخرجاته، ورجالات الدولة.

2 - **التوجه العاطفي:** شعور الفرد تجاه النظام السياسي وأشخاصه وأداءه، ويكون مصدر هذه العاطفة التي يحملها الفرد هو وسائل الإعلام أو أفكار شخص أو قائد يثق به.

3 - **التوجه التقويمي:** إصدار الأحكام على الموضوعات السياسية استناداً إلى المقومات المعرفية والعاطفية السابقة (عاشور، 2003: 19).

(ب) الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1 - دراسة غلوم، يوسف (1997) بعنوان: "المشاركة السياسية في الكويت". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشاركة السياسية في دولة الكويت بوصفه مجتمع عربي مسلم، لمعرفة الحوافز التي تشجع الكويتيين على المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة، هذا فضلاً عن محاولة إلقاء الضوء على الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بالإسلام كعقيدة، وفحص ما إذا كانت

تشكل حافزا أم معوقا للمشاركة السياسية في دولة الكويت. وترى الدراسة أن أبحاث المشاركة السياسية، كانت حتى وقت قريب ، تتمحور حول الديمقراطية في الدول الغربية من دون الاهتمام بغيرها. ولكن مؤخراً أخذ الباحثون يعطون المشاركة السياسية بعداً عالمياً نظراً لتنامي ظاهرة الديمقراطية في دول العالم الثالث . وبدأ هذا الاهتمام يسود ، وبشكل قوي ، بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 ، وبروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، الذي يركز على الدعوة إلى الديمقراطية كبديل لأشكال الحكم السياسي التقليدية. وقد ازداد حجم مثل هذه الأبحاث وعلى الأخص حول المجتمعات الإسلامية ، حيث كان تركيز الكثير من الباحثين على إظهار الدين الإسلامي كعامل معوق لإقامة النظام الديمقراطي في تلك المجتمعات. ومع أن جل هذه الدراسات خرجت بتعميمات نظرية بحتة، إلا أنه بالمقابل، لم يكن هناك العدد الكافي من الدراسات عن مشاركة المواطنين في تلك الدول للتحقق من تلك الفرضية.

2- دراسة سالم، رعد حافظ (2000) بعنوان: "التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي". حاولت هذه الدراسة أن تبين في إطار رؤية اجتماعية ونفسية تحليلية، الأسباب التي قد تؤدي أو لا تؤدي إلى المشاركة السياسية والحرية السياسية والتسامح السياسي واحترام الرأي الآخر وتشكل الجماعات السياسية التي تؤثر على الحكومة أثناء الأزمات السياسية، كما حاولت الدراسة الإجابة على أسئلة تتردد كثيراً في دول العالم الثالث حول أسباب انعدام حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات السياسية، والتداول السلمي للسلطة والتسامح والثقة في مجال العمل السياسي، حيث استعرضت التنشئة الاجتماعية وتعريفها والجذور الفكرية والتاريخية لها وأهميتها، وتناولت تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية على السلوك السياسي.

3- دراسة العجمي، محمد منيف (2000) بعنوان : "المشاركة السياسية للمرأة الكويتية". تناولت هذه الدراسة قضية المشاركة السياسية في المجتمعات العربية بوجه عام، والمجتمعات

الخليجية بشكل خاص، وعلاقتها بعدد من القضايا الأخرى ذات الطبيعة الخاصة المرتبطة بنظام الحكم، ومساحة الديمقراطية في تلك النظم، والتنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية، وارتباط المشاركة السياسية بالكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما ترصد الحراك الاجتماعي للمرأة في المجتمعات الخليجية وبخاصة المجتمع الكويتي والذي يرجع إلى الربع الأخير من القرن الماضي، كما تحاول التعرف على شكل المشاركة السياسية للمرأة الكويتية من خلال الدراسة الميدانية، والاطلاع على آراء عينة البحث بخصوصها. كما تبرز مكانة المرأة في العصور القديمة والعصر الحديث، ورؤية الإسلام للمشاركة السياسية للمرأة.

4 - دراسة سليمان، سماء (2001) بعنوان : "المشاركة السياسية للمرأة الخليجية ... الواقع والتحديات واستراتيجيات التفعيل". تناولت هذه الدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، استناداً إلى بعض المعايير مثل مدى التحول في موقف النظم السياسية الخليجية تجاه مشاركة المرأة السياسية، ومدى وعيها بأهمية ممارسة حقوقها السياسية، ورؤية الرجل الخليجي لهذه المشاركة، ودورها في نطاق العمل الأهلي، باعتباره يمثل نقطة انطلاق لدخولها مجال العمل العام في مجتمعات دول الخليج، وجاءت الدراسة على ثلاث نقاط رئيسة، **أولها:** طبيعة العلاقة بين المتغيرات الجديدة في المجتمعات الخليجية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة، **وثانيها:** العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، **وثالثها:** رؤية مستقبلية للمشاركة السياسية للمرأة. وخلصت الدراسة إلى أن تغيير دور المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي لا يتحقق من خلال حلول سريعة ومقتبسة من دول أخرى ولا من خلال إجراءات وقوانين رسمية من جهات محددة، وإنما ينبغي أن يكون التغيير قائماً على المشاركة الجماعية من أغلبية أفراد المجتمع. وبالفعل وضعت استراتيجية لتفعيل هذه المشاركة من خلال مجلس التعاون الخليجي.

(5) دراسة العجمي، ظافر (2007) بعنوان : " التنشئة السياسية في دولة الكويت خلال الفترة من 1991-2005". هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس حول طبيعة دور المؤسسات المختلفة - سواء الحكومية أو غير الحكومية في عملية التنشئة السياسية بدولة الكويت. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه توجد ستة مؤسسات أساسية تقوم بدور فاعل في عملية التنشئة السياسية والمؤسسة الإعلامية هي أكثر المؤسسات التي لها دور في عملية التنشئة السياسية. وتقوم الأسرة بدور كبير في عملية التنشئة السياسية من خلال القيم والأخلاقيات التي تغرسها في الأبناء. وللمؤسسة التعليمية دور مهم في عملية التنشئة السياسية من خلال المناهج الدراسية المقررة مثل المواد التاريخية والجغرافية والتربية الوطنية ومواد العلوم السياسية والتجمعات السياسية الكويتية لها دور محدود في عملية التنشئة السياسية نتيجة لظروفها وأوضاعها وعدم تحويلها لأحزاب سياسية تمارس نشاطها السياسي بحرية تامة. والمؤسسة الدينية بالكويت مازالت دون المستوى المطلوب في عملية التنشئة لميل تلك المؤسسة للدور الدعوى بصورة أكبر والابتعاد عن السياسة بقدر المستطاع، وتقوم المؤسسة العسكرية بدور ضعيف في عملية التنشئة السياسية وذلك نتيجة قيام تلك المؤسسة بدورها في حفظ الأمن والنظام وضبط المنحرفين والخارجين على القانون مما يجعلها بعيدة عن القيام بدور مباشر للتنشئة السياسية للشباب الكويتي.

ثانياً : الدراسات الأجنبية

1 - دراسة باكس، أحمد (Bax, 1981) بعنوان : " Political Elite and Political Development in Kuwait". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد النخبة السياسية الكويتية، واستقصاء دورها في المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية منذ عام 1921 وحتى وقت إنجاز الدراسة. وتتكون النخبة السياسية الكويتية من أربع مجموعات: عائلة الصباح الحاكمة، ومجتمع التجار، والقبائل البدوية، والنخبة الناشئة. وأوضحت هذه الدراسة أن أولى دعوات الإصلاح السياسي في دولة الكويت قد

انطلقت من مجتمع التجار في العشرينيات من القرن الماضي، حيث مارسوا الضغط على العائلة الحاكمة لإحداث تغييرات سياسية في البلاد. فقد قادوا في عامي 1921 و1938 حركة إصلاح تهدف إلى مأسسة وتوسيع عملية صنع القرار السياسي، ونتيجة لهذا الضغط، جاءت بعض الإصلاحات مثل تأسيس العديد من المجالس والدوائر، وإعداد دستور للبلاد عام 1938، ولكن الإصلاحات السياسية الحقيقية لم تظهر إلا بعد حصول دولة الكويت على استقلالها عام 1961.

2- دراسة البحراني، مهدي (Al-Bahrani, 1988): بعنوان " Factors influencing ruling elites' policies on political participation in the state of Kuwait ". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العوامل التي تؤثر في سياسات النخبة الحاكمة في المشاركة السياسية في دولة الكويت. حيث تؤكد الدراسة على التأثير الذي تمتلكه هذه النخبة في عملية التغيير في مجتمعها، وتؤكد على حقيقة أن النخبة تستطيع أن تقاوم أو تروج للسياسات التي تقود إلى التغيير في كل المجالات، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وتهتم هذه الدراسة بنمط واحد من النخبة في دولة الكويت، وهي النخبة الحاكمة، ونمط واحد من السياسة وهي السياسات المتعلقة بالمشاركة السياسية. ويستند هذا الاهتمام المحدد إلى حقيقة أن النخب الحاكمة من خلال موقعها المفترض في النظام السياسي تمتلك القوة لاتخاذ القرارات المتعلقة بجميع مظاهر الحياة، والقرارات والسياسات المبدئية المتعلقة بالتغيير السياسي.

3- دراسة الهاجري، عبد الله (Alhajeri, 2004) بعنوان " Citizenship and Political Participation in the State of Kuwait: The Case of The National Assembly (1963-1996) ". انطلقت هذه الدراسة من سؤال مهم هو: لماذا وكيف أفرزت العقود الأربعة الأخيرة من التجربة الديمقراطية الكويتية نموجاً ديمقراطياً يتميز بمشاركة محدودة من قبل المواطنين في

العملية السياسية وفي التمثيل في مجلس الأمة الذي عانى من هيمنة السلطة التنفيذية عليه، رغم الضمانات الدستورية التي يقدمها النظام السياسي الكويتي؟ وللإجابة عن هذا السؤال ركزت الدراسة على تحليل وظيفة مجلس الأمة الكويتي خلال الفترة 1963-1996 وعلاقة هذه المجالس المختلفة بالعائلة الحاكمة وبالسلطة التنفيذية.

4 - دراسة تاتريلت، ماري آن (Tetreault, 2005) بعنوان: " Women's Rights And The

"Meaning of Citizenship In Kuwait". هدفت هذه الدراسة إلى شرح موقف الحركات النسائية الكويتية في مطالبتها بمشاركة المرأة في الحياة السياسية في دولة الكويت، وأيضاً تتناول الدراسة موقف الحكومات الكويتية المتعاقبة والمعارضة من أزمة مشاركة المرأة السياسية. وتركز الدراسة على الصراع الدائر بين الإسلاميين والليبراليين داخل البرلمان تجاه أزمة حقوق المرأة السياسية، وتناولت الدراسة أيضاً أزمة الأحزاب السياسية في دولة الكويت حيث وجدت أن إشهار الأحزاب السياسية قد يكون هو الطريق الأفضل للحد من التطرف الإسلامي في الحياة السياسية الكويتية.

5 - دراسة بيترسون، جي إي (Peterson, 2006) بعنوان: " The Arab Gulf States: Further

Steps towards Political Participation". وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد جوانب التغيير السياسي في دول مجلس التعاون وهو المشاركة السياسية. وتحاول بشكل محدد رصد دور البرلمانات ومجالس الشورى ومدى تأثيرها في الحياة السياسية في دول المجلس. حيث تخلص الدراسة إلى أنه في الوقت الذي تترك فيه الأنظمة الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية آخذة في الاعتبار الكثير من الخطوات التي تعمل على تحقيق هذه الغاية، ويظهر أن رغبتهم في تبني إصلاحات سياسية لا تزال دون التوقعات ويلاحظ في الوقت نفسه تردداً في إحداث تغييرات مهمة وأساسية. أما في القرن الحادي والعشرين، فإن من المتوقع أن تستمر الأنظمة بالاعتماد على

سياسة الاستمرار في الشؤون السياسية على ما هي عليه مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها من حين إلى آخر.

- الدراسة الحالية وما تتميز به عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تتناول أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات النيابية في دولة الكويت خلال الفترة من عام 2003 - 2012، وهو ما لم تنطرق إليه أي من الدراسات السابقة حسب علم الباحثة. فقد كان هناك دراسات تناولت التنشئة السياسية في دولة الكويت دون الربط بينها وبين المشاركة في الانتخابات النيابية، في حين كان هناك دراسات تناولت المشاركة في الانتخابات النيابية ولكن دون قياس أثر التنشئة السياسية على تعزيز مفهوم المشاركة في هذه الانتخابات وتطويره، ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول تقديم طرح أكاديمي جديد يسعى إلى تحقيق الربط بين التنشئة السياسية والمشاركة في الانتخابات النيابية في دولة الكويت من خلال الدراسة الميدانية الاستطلاعية لآراء المواطنين الكويتيين حول أثر التنشئة السياسية لديهم على توجهاتهم نحو المشاركة في الانتخابات النيابية.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وتوزيعاً لعينة الدراسة في ضوء متغيرات الدراسة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، وطبيعة العمل). كما تم تقديم وصف للأداة المستخدمة في جمع البيانات وكيفية بنائها وتقييمها وثباتها، وكذلك وصفاً للمعالجات الإحصائية التي تم اتباعها للإجابة عن أسئلة الدراسة.

منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الكويتيين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات النيابية خلال فترة الدراسة والبالغ عددهم 400 ألف مواطن حسب احصائيات وزارة الداخلية الكويتية.

عينة الدراسة:

قامت الباحثة باختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، حيث تم تحديد العينة بـ 400 مواطن كويتي ممن كان يحق لهم المشاركة في الانتخابات النيابية الكويتية خلال الفترة من 2003-2012 والتي جرت خلالها خمسة انتخابات في أعوام 2003، 2006، 2008، 2009، 2012. وبعد استرجاع الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة ومراجعتها تبين وجود (15) استبانة غير مكتملة، ولذلك تم استبعادها من العينة النهائية للدراسة التي أصبحت (385) مواطن ومواطنة. وتوضح الجداول رقم (1) (2) (3) (4) (5) (6). توزيع عينة الدراسة في ضوء متغيرات الدراسة.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة %	العدد	الجنس
47.3	182	ذكر
52.7	203	أنثى
%100	385	المجموع

ويتضح من الجدول رقم (1) أن 47.3% من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، وأن

52.7% من أفراد عينة الدراسة هم من الإناث، وبذلك كانت النسبة الأكبر في عينة الدراسة من

الإناث.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة %	العدد	العمر
44.4	171	أقل من 30 سنة
30.9	119	أقل من 40 سنة
16.6	64	أقل من 50 سنة
8.1	31	50 سنة فأكثر
%100	385	المجموع

يتضح من الجدول رقم (2) أن 44.4% من أفراد العينة كانوا أقل من 30 سنة وهي أعلى نسبة مئوية، وأن 30.9% من أفراد عينة الدراسة أقل من 40 سنة، وأن 16.6% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 50 سنة، وأن 8.1% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم 50 سنة فأكثر وهي أقل نسبة مئوية.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة %	العدد	المستوى التعليمي
1.1	4	ابتدائي أو أقل
7.1	27	متوسط
15.4	59	ثانوي
8.3	32	دبلوم
68.1	262	جامعي
%100	385	المجموع

يتضح من الجدول رقم (3) أن 1.1% من أفراد عينة الدراسة كان مستواهم التعليمي ابتدائي أو أقل وهي أقل نسبة مئوية، وأن 7.1% من أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي متوسط، وأن 15.4% من أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي ثانوي، وأن 8.3% من أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي دبلوم وأن 68.1% من أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي جامعي، وهي أعلى نسبة مئوية.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان الإقامة

النسبة %	العدد	مكان الإقامة
41.3	159	العاصمة
3.4	13	الأحمدي
15.8	61	الفراوانية
8.6	33	الجهراء
23.9	92	حولي
7.0	72	مبارك الكبير
100%	385	المجموع

يتضح من الجدول رقم (4) أن 41.3% من أفراد عينة الدراسة هم من سكان العاصمة وهي أعلى نسبة مئوية، وأن 3.4% من أفراد عينة الدراسة هم من سكان محافظة الاحمدي وهي أدنى نسبة مئوية، وأن 15.8% من أفراد عينة الدراسة هم من سكان محافظة الفراوانية، وأن 8.6% هم من أفراد عينة الدراسة هم من سكان محافظة الجهراء، وأن 23.9% من أفراد عينة الدراسة هم من سكان محافظة حولي، وأن 7.0% من أفراد عينة الدراسة هم من سكان محافظة مبارك الكبير.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

النسبة %	العدد	طبيعة العمل
57.9	223	قطاع عام
28.8	111	قطاع خاص
2.4	9	أعمال حرة
0	0	مهن يدوية
7.3	28	متقاعد
3.6	14	عاطل عن العمل أو على مقاعد الدراسة
100%	385	المجموع

يتضح من الجدول رقم (5) أن 57.9% من أفراد عينة الدراسة يعملون في القطاع العام وهي أعلى نسبة مئوية، وأن 28.8% من أفراد عينة الدراسة يعملون بالقطاع الخاص، وأن 2.4% من أفراد عينة الدراسة يعملون أعمالاً حرة، وأن 7.3% من أفراد عينة الدراسة متقاعدين، وأن 3.6% من أفراد عينة الدراسة عاطلين عن العمل أو على مقاعد الدراسة، وأن 0% من أفراد عينة الدراسة يعملون بالمهن اليدوية وهي أقل نسبة مئوية.

أما فيما يتعلق بمتغير المشاركة في الانتخابات، فقد شملت دراستنا خمسة انتخابات أعوام 2003، 2006، 2008، 2009، 2012. ويوضح الجدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي

للمشاركة في كل انتخابات من الانتخابات الخمسة من قبل أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري والنسبي لمتغير المشاركة في الانتخابات

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المشاركة في الانتخابات	2003	4.4
	2006	43.4
	2008	12.2
	2009	13.8
	2012	26.2
المجموع	385	%100

يتضح من الجدول رقم (6) أن 4.4% من أفراد عينة الدراسة قد شاركوا بالانتخابات للعام 2003 وهي أدنى نسبة مئوية، وأن 43.4% من أفراد عينة الدراسة قد شاركوا بالانتخابات للعام 2006 وهي أعلى نسبة مئوية، وأن 12.2% من أفراد عينة الدراسة قد شاركوا بالانتخابات للعام 2008، وأن 13.8% من أفراد عينة الدراسة قد شاركوا بالانتخابات للعام 2009، وأن 26.2% من أفراد عينة الدراسة قد شاركوا بالانتخابات للعام 2012.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة ببناء أداة الدراسة من خلال القيام بالخطوات

التالية:

- مراجعة الأدبيات السياسية والدراسات السابقة المتعلقة بالتنشئة السياسية وأثرها في الانتخابات النيابية.

- تحديد مجالات الأداة.
- صياغة الفقرات.
- بناء الأداة بصورتها الأولية.
- عمل الصدق والثبات لأداة الدراسة لتخرج بصورتها النهائية كما هو مرفق في ملاحق الدراسة.

صدق الأداة:

أولاً : الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

للتأكد من صدق الأداة قامت الباحثة بعرض الأداة على عدد من الخبراء المختصين في التنشئة السياسية والانتخابات النيابية في الكويت (مرفق أسمائهم في ملحق رقم 2)، للتحقق من مدى ملائمتها لأهداف الدراسة، ومعرفة أي ملاحظات تطرح من قبلهم على أداة الدراسة، ومن ثم قامت الباحثة بإجراء التعديلات الواردة على الأداة كما اقترحتها المحكمون.

ثانياً : صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي)

ويقصد به مدى اتساق مفردات الاستبيان مع بعضها البعض، أو مدى العلاقة بين المفردة الواحدة والاستبيان أو الأجزاء ذات العلاقة المفترضة. والاتساق الداخلي يمثل معياراً من معايير الصدق.

وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة، والمجال الذي تنتمي إليه ثم التأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة وجميع مجالاتها.

ثبات الأداة :

قامت الباحثة بحساب معامل الثبات لأداة الدراسة من خلال اتباع التالي:

- أ. طريقة الاتساق الداخلي بحساب معامل الثبات، ويقصد به مدى قدرة الاختبار على إعطاء نفس الدرجات أو درجات متقاربة في أوقات مختلفة أو ظروف مختلفة عندما يطبق على العينة نفسها أو على عينة ممثلة من المجتمع نفسه. وقد تم حساب معامل الثبات من لأداة الدراسة بتطبيقها على عينة استطلاعية تتكون من (30) مواطن ومواطنة، وجاءت قيمة المعامل 0.92 وقيمة هذه المعامل مقبولة لأغراض هذه الدراسة.
- ب. طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test - Retest) وذلك بحساب معامل الارتباط بعد تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية تتكون من (30) مواطن ومواطنة وبفاصل زمني أسبوعين بين كل تطبيق، وجاءت قيمه معامل الارتباط 0.82 وقيمة هذه المعامل مقبولة لأغراض هذه الدراسة.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

- 1 - الجنس (ذكر، أنثى).
- 2 - العمر (أقل من 30 سنة، أقل من 40 سنة، أقل من 50 سنة، 50 سنة فأكثر).
- 3 - المستوى التعليمي: (ابتدائي أو أقل، متوسط، ثانوي، دبلوم، جامعي).
- 4 - مكان الإقامة: (العاصمة، الأحمدية، الفروانية، الجهراء، حولي، مبارك الكبير).
- 5 - طبيعة العمل: (قطاع عام، قطاع خاص، أعمال حرة، مهن يدوية، متقاعد، عاطل عن العمل).

- المتغيرات التابعة:

أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات النيابية بدولة الكويت 2003-2012.

المعالجات الإحصائية:

قامت الباحثة باستخدام برمجية المعالجات الإحصائية SPSS (Statistical Package for the Social Sciences) (الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية). وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك تحليل التباين المتعدد (One-Way MANOVA), واختبار (ت) (Ttest) لعينتين مستقلتين.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يُقدّم هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة من خلال اختبار فرضية الدراسة الرئيسية. إذ تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده "تلعب التنشئة السياسية للمواطن الكويتي دوراً إيجابياً في تشكيل اتجاهاته نحو المشاركة في الانتخابات النيابية".

وفي محاولة اختبار هذه الفرضية تم إجراء التحليلات الإحصائية التالية:

أولاً : التحليل العام لفقرات الاستبيان

تم في صياغة فقرات الاستبيان مراعاة ما يلي:

- الفقرات (1) (2) (4) (5) (15) تعبر عن موقف أفراد عينة الدراسة من الديمقراطية الكويتية.
- الفقرات (3) (11) (12) (13) (14) (17) (18) (19) تعبر عن موقف المشاركين من الاهتمام بالانتخابات في دولة الكويت.
- الفقرات (6) (7) (8) (9) (10) (21) (22) تعبر عن دور وسائل التنشئة السياسية في تحفيز المواطن الكويتي على المشاركة في الانتخابات.
- الفقرات (16) (20) (23) (24) تعبر عن الجوانب السلبية للتنشئة السياسية وعلاقتها بإقبال المواطن الكويتي على المشاركة بالانتخابات.
- الفقرات (4) (20) (24) (25) تعبر عن البعد الطائفي والقبلي في مشاركة المواطن الكويتي في الانتخابات.

ويوضح الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان

حسب إجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى التدرج الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق،

لا أوافق إطلاقاً)، حيث يتم منح درجة أوافق بشدة (5) وأوافق (4)، ومحايد (3)، ولا أوافق (2)، ولا أوافق إطلاقاً (1).

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20	يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية.	4.28	1.01
7	يستمد المواطن الكويتي معلوماته السياسية من خلال العائلة والبيئة الاجتماعية المحيطة به.	4.28	0.77
24	تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القنوات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين.	4.27	0.74
1	تعبّر الانتخابات النيابية في دولة الكويت عن التجربة الديمقراطية الكويتية وتطورها مقارنة مع دول أخرى في المنطقة والعالم.	4.18	0.77
4	يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأي السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع الكويتي.	4.14	1.03
25	نتائج الانتخابات الكويتية تعبر عن حجم ظاهرة القبلية في المجتمع الكويتي.	4.13	0.97
9	تركز الحكومات الكويتية عادة على حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات.	4.09	0.89
14	يتابع المواطنون الكويتيون الانتخابات النيابية باهتمام كبير.	4.04	0.97

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
23	يقوم بعض المواطنين الكويتيون باختيار مرشحهم في الانتخابات متأثرين بالعاطفة الدينية أحياناً .	4.03	0.90
2	بتوجه المواطن الكويتي إلى الانتخابات انطلاقاً من دوره في العملية الديمقراطية في البلاد.	4.01	1.05
18	يحرص المواطن الكويتي على اختيار المرشح الذي يمكن أن يخدمه شخصياً أو يخدم عائلته أو منطقتة أكثر من اهتمامه باختيار المرشح الذي يخدم الوطن أجمع.	3.99	1.07
11	يقوم الكويتيون أحياناً بمقاطعة الانتخابات كوسيلة للتعبير عن رفضهم لبعض سلوكيات الحكومات الكويتية.	3.93	1.11
5	تعكس نتائج الانتخابات الكويتية عادة التنوع السياسي في دولة الكويت.	3.86	1.08
8	تقدم وسائل الإعلام الرسمية الكويتية الكثير من المعلومات للمواطنين حول الشؤون السياسية في البلاد.	3.81	1.08
3	يهتم المواطن الكويتي بقراءة ومتابعة البرامج الانتخابية للمرشحين.	3.73	1.11
15	يثق المواطنون الكويتيون بحرص الحكومات الكويتية على إجراء الانتخابات بكل نزاهة وشفافية.	3.72	1.06
10	يفضل المواطن الكويتي الاطلاع على الشؤون السياسية في دولة الكويت من خلال وسائل الإعلام الرسمية.	3.67	1.14
6	تحرص الكتل والتجمعات السياسية الكويتية على توعية الناخب الكويتي بحقوقه السياسية وأهمها اختيار ممثليه في مجلس النواب.	3.50	1.18

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	رقم الفقرة
1.04	3.50	تساهم المساجد ودور العبادة في دولة الكويت في تشكيل اتجاهات المواطنين الكويتيين السياسية.	22
1.20	3.49	يشارك بعض المواطنون الكويتيون في الانتخابات فقط من أجل الحصول على خدمات وهدايا من المرشحين للانتخابات.	16
1.10	3.49	تساهم المدارس والمؤسسات الأكاديمية في دولة الكويت في توعية المواطن الكويتي حول حقوقه السياسية وضرورة المشاركة في الانتخابات.	21
1.14	3.45	مارس المرأة الكويتية حقها بالانتخاب استناداً إلى قناعاتها وبعيداً عن تأثير الزوج أو العائلة أو الأبناء.	19
1.20	3.25	ينظر المواطنون الكويتيون إلى جميع الشخصيات السياسية الكويتية من مختلف التيارات السياسية باحترام كبير.	17
1.23	3.15	تقبل المواطنون الكويتيون جميعاً فكرة مشاركة المرأة في الانتخابات سواء انتخاباً أو ترشيحاً.	12
1.50	2.82	لا يتأثر المواطن الكويتي بآراء عائلته وأصدقائه في اختيار ممثليه في مجلس الأمة.	13
1.05	3.79	المتوسط العام	

يتضح من الجدول رقم (7) بأن المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان تراوحت ما بين (4.28 - 2.82)، وان اعلى متوسط كان للفقرة رقم (20) "يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية" بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (1.01).

ويليه الفقرة رقم (7) "يستمد المواطن الكويتي معلوماته السياسية من خلال العائلة والبيئة الاجتماعية المحيطة به" بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (0.77).
ومن ثم الفقرة رقم (24) "تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القناعات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين" بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.74).
تليها الفقرة رقم (1) "تعبّر الانتخابات النيابية في دولة الكويت عن التجربة الديمقراطية الكويتية وتطورها مقارنة مع دول أخرى في المنطقة والعالم" بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.77).

وتليها الفقرة رقم (4) "يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأى السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع الكويتي" بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (1.03).
أما الفقرات التي نالت أقل متوسط حسابي كانت للفقرة رقم (21) "تساهم المدارس والمؤسسات الأكاديمية في دولة الكويت في توعية المواطن الكويتي حول حقوقه السياسية وضرورة المشاركة في الانتخابات" والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.49) بانحراف معياري (1.10).
تليها الفقرة رقم (19) "تمارس المرأة الكويتية حقها بالانتخاب استناداً إلى فناعها وبعيداً عن تأثير الزوج أو العائلة أو الأبناء" بمتوسط حسابي (3.45) بانحراف معياري (1.14).

ومن ثم الفقرة رقم (17) " ينظر المواطنون الكويتيون إلى جميع الشخصيات السياسية الكويتية من مختلف التيارات السياسية باحترام كبير" بمتوسط حسابي (3.25) بانحراف معياري(1.20).

وتليها الفقرة رقم (12) "يتقبل المواطنون الكويتيون جميعاً فكرة مشاركة المرأة في الانتخابات سواء انتخاباً أو ترشيحاً" بمتوسط حسابي (3.13) بانحراف معياري(1.23).
 وكان أقل متوسط للفقرة (13) "لا يتأثر المواطن الكويتي بآراء عائلته وأصدقائه في اختيار ممثليه في مجلس الأمة" والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.82) بانحراف معياري(1.50).
 أما المتوسط العام فقد بلغ (3.79) وبانحراف معياري (1.05).

ثانياً : تحليل فقرات الاستبيان حسب المجالات الرئيسية للاستبيان

(أ) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات (1) (2) (4) (5) (15) من الاستبيان ويظهر الجدول رقم (8) موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية.

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بموقف المواطنين

الكويتيين من الديمقراطية في دولة الكويت

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعتبر الانتخابات النيابية في دولة الكويت عن التجربة الديمقراطية الكويتية وتطورها مقارنة مع دول أخرى في المنطقة والعالم.	4.18	0.77

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4	يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأي السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع الكويتي.	4.14	1.03
2	بتوجه المواطن الكويتي إلى الانتخابات انطلاقاً من دوره في العملية الديمقراطية في البلاد.	4.01	1.05
5	تعكس نتائج الانتخابات الكويتية عادة التنوع السياسي في دولة الكويت.	3.86	1.08
15	يثق المواطنون الكويتيون بحرص الحكومات الكويتية على إجراء الانتخابات بكل نزاهة وشفافية.	3.72	1.06
1.04	المتوسط العام	3.32	

ويتضح من الجدول رقم (8) بأن المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بمجال موقف المواطنين الكويتيين من الديمقراطية في دولة الكويت تراوحت ما بين (4.18 - 3.72)، وان أعلى متوسط كان للفقرة رقم (1) " تعبر الانتخابات النيابية في دولة الكويت عن التجربة الديمقراطية الكويتية وتطورها مقارنة مع دول أخرى في المنطقة والعالم" بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.77). وتليها الفقرة رقم (4) "يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأي السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع الكويتي" بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (1.03). أما أقل متوسط فقد كان للفقرة رقم (15) " يثق المواطنون الكويتيون بحرص الحكومات الكويتية على إجراء الانتخابات بكل نزاهة وشفافية." بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (1.06).

(ب) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من المشاركة في الانتخابات

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات (3) (11) (12) (13) (14) (17) (18) (19) من

الاستبيان ويظهر الجدول رقم (9) موقف أفراد العينة من المشاركة في الانتخابات.

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان لفقرات الاستبيان المتعلقة بموقف

المواطنين الكويتيين من المشاركة في الانتخابات

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
14	يتابع المواطنون الكويتيون الانتخابات النيابية باهتمام كبير.	4.04	0.97
18	يحرص المواطن الكويتي على اختيار المرشح الذي يمكن أن يخدمه شخصياً أو يخدم عائلته أو منطقتة أكثر من اهتمامه باختيار المرشح الذي يخدم الوطن أجمع.	3.99	1.07
11	يقوم الكويتيون أحياناً بمقاطعة الانتخابات كوسيلة للتعبير عن رفضهم لبعض سلوكيات الحكومات الكويتية.	3.93	1.11
3	يهم المواطن الكويتي بقراءة ومتابعة البرامج الانتخابية للمرشحين.	3.73	1.11
19	مارس المرأة الكويتية حقها بالانتخاب استناداً إلى قناعاتها وبعيداً عن تأثير الزوج أو العائلة أو الأبناء.	3.45	1.14
17	ينظر المواطنون الكويتيون إلى جميع الشخصيات السياسية الكويتية من مختلف التيارات السياسية باحترام كبير.	3.25	1.20

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
12	تقبل المواطنون الكويتيون جميعاً فكرة مشاركة المرأة في الانتخابات سواء انتخاباً أو ترشيحاً .	3.15	1.23
13	لا يتأثر المواطن الكويتي بآراء عائلته وأصدقائه في اختيار ممثليه في مجلس الأمة.	2.82	1.50
المتوسط العام		3.55	1.05

ويتضح من الجدول رقم (9) بأن المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بمجال موقف المواطنين الكويتيين من الديمقراطية في دولة الكويت تراوحت ما بين (4.04 - 2.82)، وان أعلى متوسط كان للفقرة رقم (14) " يتابع المواطنون الكويتيون الانتخابات النيابية باهتمام كبير." بمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.97). تليها الفقرة رقم (18) "يحرص المواطن الكويتي على اختيار المرشح الذي يمكن أن يخدمه شخصياً أو يخدم عائلته أو منطقته أكثر من اهتمامه باختيار المرشح الذي يخدم الوطن أجمع." بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (1.07).

أما أقل متوسط فقد كان للفقرة رقم (13) " لا يتأثر المواطن الكويتي بآراء عائلته وأصدقائه في اختيار ممثليه في مجلس الأمة." بمتوسط حسابي (2.82) وانحراف معياري (1.50).

ج) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من الدور الإيجابي لوسائل التنشئة السياسية في تحفيز المواطن الكويتي على المشاركة في الانتخابات.

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات (6) (7) (8) (9) (10) (21) (22) من الاستبيان

ويظهر الجدول رقم (10) موقف أفراد العينة من الدور الإيجابي للتنشئة السياسية.

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بموقف أفراد العينة من

الدور الإيجابي للتنشئة السياسية

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	يستمد المواطن الكويتي معلوماته السياسية من خلال العائلة والبيئة الاجتماعية المحيطة به.	4.28	0.77
9	تركز الحكومات الكويتية عادة على حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات.	4.09	0.89
8	تقدم وسائل الإعلام الرسمية الكويتية الكثير من المعلومات للمواطنين حول الشؤون السياسية في البلاد.	3.81	1.08
10	يفضل المواطن الكويتي الاطلاع على الشؤون السياسية في دولة الكويت من خلال وسائل الإعلام الرسمية.	3.67	1.14
22	تساهم المساجد ودور العبادة في دولة الكويت في تشكيل اتجاهات المواطنين الكويتيين السياسية.	3.50	1.04

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	رقم الفقرة
1.10	3.49	تساهم المدارس والمؤسسات الأكاديمية في دولة الكويت في توعية المواطن الكويتي حول حقوقه السياسية وضرورة المشاركة في الانتخابات.	21
1.05	3.81	المتوسط العام	

ويتضح من الجدول رقم (10) بأن المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بمجال موقف المواطنين الكويتيين من الدور الإيجابي للتنشئة السياسية تراوحت ما بين (4.82 - 3.49)، وان أعلى متوسط كان للفقرة رقم (7) " يستمد المواطن الكويتي معلوماته السياسية من خلال العائلة والبيئة الاجتماعية المحيطة به." بمتوسط حسابي (4.82) وانحراف معياري (0.77). تليها الفقرة رقم (9) " تركز الحكومات الكويتية عادة على حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات." بمتوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (0.89).

أما أقل متوسط فقد كان للفقرة رقم (21) " تساهم المدارس والمؤسسات الأكاديمية في دولة الكويت في توعية المواطن الكويتي حول حقوقه السياسية وضرورة المشاركة في الانتخابات." بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.10).

(د) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من الدور السلبي لوسائل التنشئة السياسية في تحفيز المواطن الكويتي على المشاركة في الانتخابات.

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات (16) (20) (23) (24) من الاستبيان ويظهر الجدول

رقم (11) موقف أفراد العينة من الدور السلبي للتنشئة السياسية.

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بموقف أفراد العينة

من الدور السلبي للتنشئة السياسية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	رقم الفقرة
1.01	4.28	يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية.	20
0.74	4.27	تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القنوات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين.	24
0.90	4.03	يقوم بعض المواطنون الكويتيون باختيار مرشحهم في الانتخابات متأثرين بالعاطفة الدينية أحياناً .	23
1.20	3.49	يشارك بعض المواطنون الكويتيون في الانتخابات فقط من أجل الحصول على خدمات وهدايا من المرشحين للانتخابات.	16
1.00	4.02	المتوسط العام	

ويتضح من الجدول رقم (11) بأن المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بمجال موقف المواطنين الكويتيين من الدور السلبي للتنشئة السياسية تراوحت ما بين (4.28 - 3.49)، وان اعلى متوسط كان للفقرة رقم (20) " يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية." بمتوسط حسابي (4.28) وبانحراف معياري (1.01). تليها الفقرة رقم (24) " تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القناعات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين." بمتوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري (0.74).

أما أقل متوسط فقد كان للفقرة رقم (16) " يشارك بعض المواطنون الكويتيون في الانتخابات فقط من أجل الحصول على خدمات وهدايا من المرشحين للانتخابات." بمتوسط حسابي (3.49) وبانحراف معياري (1.20).

هـ) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من أثر البعد الطائفي والقبلي في المشاركة في الانتخابات. وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات (4) (20) (24) (25) من الاستبيان ويظهر الجدول رقم (12) موقف أفراد العينة من أثر البعد الطائفي والقبلي في المشاركة في الانتخابات.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بأثر البعد الطائفي

والقبلي في مشاركة المواطن الكويتي في الانتخابات.

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20	يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية.	4.28	1.01
24	تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القنوات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين.	4.27	0.74
4	يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأي السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع الكويتي.	4.14	1.03
25	نتائج الانتخابات الكويتية تعبر عن حجم ظاهرة القبلية في المجتمع الكويتي.	4.13	0.97
	المتوسط العام	4.21	1.00

ويتضح من الجدول رقم (12) بأن المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بمجال موقف المواطنين الكويتيين من أثر البعد الطائفي والقبلي في المشاركة في الانتخابات تراوحت ما بين (4.28 - 4.13)، وان اعلى متوسط كان لفقرة رقم (20) " يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية." بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (1.01). تليها الفقرة رقم (24) " تؤثر العادات

والتقاليد الاجتماعية في القناعات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين." بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.74).

أما أقل متوسط فقد كان للفقرة رقم (25) " نتائج الانتخابات الكويتية تعبر عن حجم ظاهرة القبلية في المجتمع الكويتي." بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.20).

ثالثاً : تحليل فقرات الاستبيان حسب متغير الجنس

يوضح الجدول رقم (13) العلاقة بين متغير الجنس وأثر التنشئة السياسية على المشاركة

في الانتخابات

جدول رقم (13)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في أثر التنشئة السياسية على المشاركة في

الانتخابات تبعا لمتغير الجنس

الدلالة	ت	الانحراف المعياري	المتوسط	الجنس	المجال
0.29	1.05	0.74	4.02	ذكور	موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية
0.30	1.04	0.65	3.95	اناث	
0.13	-1.54	0.61	3.50	ذكور	موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات
0.13	-1.53	0.56	3.59	اناث	
0.90	0.12	0.47	3.00	ذكور	التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة
0.90	0.12	0.48	3.00	اناث	

الدلالة	ت	الانحراف المعياري	المتوسط	الجنس	المجال
0.02	2.37	0.34	3.38	ذكور	البعد الطائفي والقبلي
0.02	2.42	0.50	3.28	اناث	في الانتخابات

يتضح من الجدول (13) وجود علاقة ذات دلالة احصائية في مجال البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات والجنس، حيث بلغت قيمة الاحصائي (ت) 2.37 بمستوى دلالة 0.05 اما بقية الابعاد فلم تبلغ مستوى الدلالة الاحصائية مع متغير الجنس.

رابعاً: تحليل فقرات الاستبيان حسب متغير مكان الإقامة

يوضح الجدول رقم (14) العلاقة بين متغير مكان الإقامة وأثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للاختلاف في أثر التنشئة السياسية على المشاركة في

الانتخابات تبعا لمتغير مكان الإقامة

الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.00	9.92	4.23	5.00	21.17	بين المجموعات	موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية
		0.43	379.00	161.77	داخل المجموعات	

الدالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
			384.00	182.94	المجموع	
0.00	9.89	3.06	5.00	15.31	بين المجموعات	موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات
		0.31	379.00	117.40	داخل المجموعات	
			384.00	132.71	المجموع	
0.00	5.73	1.22	5.00	6.12	بين المجموعات	التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة
		0.21	379.00	81.07	داخل المجموعات	
			384	87.20	المجموع	
0.03	2.55	0.47	5	2.33	بين المجموعات	البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات
		0.18	379	69.00	داخل المجموعات	
			384	71.32	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (14) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في المجالات الأربعة (موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية، موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات، التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة، البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات) ومتغير مكان الإقامة، حيث بلغت قيمة الاحصائي (ف) 9.92، 9.89، 5.73، 2.55 بمستوى دلالة 0.05.

خامساً: تحليل فقرات الاستبيان حسب متغير المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (15) العلاقة بين متغير المستوى التعليمي وأثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للاختلاف في أثر التنشئة السياسية على المشاركة

في الانتخابات تبعا لمتغير المستوى التعليمي

الدالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.00	16.05	6.61	4.00	26.45	بين المجموعات	موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية
		0.41	380.00	156.49	داخل المجموعات	
			384.00	182.94	المجموع	
0.00	14.45	4.38	4.00	17.52	بين المجموعات	موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات
		0.30	380.00	115.19	داخل المجموعات	
			384.00	132.71	المجموع	
0.00	22.52	4.18	4.00	16.71	بين المجموعات	التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة
		0.19	380.00	70.49	داخل المجموعات	
			384	87.20	المجموع	
0.00	7.80	1.35	4	5.41	بين المجموعات	البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات
		0.17	380	65.91	داخل المجموعات	
			384	71.32	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (15) وجود علاقه ذات دلالة إحصائية في المجالات الأربعة

(موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية، موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات، التنشئة

السياسية وعلاقتها بالمشاركة، البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات) ومتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة الاحصائي (ف) 16.05، 14.45، 22.52، 7.80 بمستوى دلالة 0.05.

سادساً : تحليل فقرات الاستبيان حسب متغير طبيعة العمل

يوضح الجدول رقم (16) العلاقة بين متغير طبيعة العمل وأثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات.

جدول رقم (16)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للاختلاف في أثر التنشئة السياسية على المشاركة

في الانتخابات تبعا لمتغير طبيعة العمل

الدالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.00	12.56	5.20	5.00	26.00	بين المجموعات	موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية
		0.41	379.00	156.93	داخل المجموعات	
			384.00	182.94	المجموع	
0.00	7.36	2.35	5.00	11.74	بين المجموعات	موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات
		0.32	379.00	120.96	داخل المجموعات	
			384.00	132.71	المجموع	
0.00	11.55	2.31	5.00	11.53	بين المجموعات	التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة
		0.20	379.00	75.67	داخل المجموعات	
			384	87.20	المجموع	
0.00	8.09	1.38	5	6.88	بين المجموعات	البعد الطائفي والقبلي

الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
		0.17	379	64.44	داخل المجموعات	في الانتخابات
			384	71.32	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (16) وجود علاقه ذات دلالة إحصائية في المجالات الأربعة (موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية، موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات، التشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة، البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات) ومتغير طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة الاحصائي (ف) 12.56، 7.36، 11.55، 8.09 بمستوى دلالة 0.05.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً : مناقشة نتائج التحليل العام لفقرات الاستبيان

أوضحت نتائج التحليل العام لفقرات الاستبيان بداية بأن المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان تراوحت ما بين (4.28 - 2.82)، أي أن معدل القبول العام لفقرات الاستبيان بلغت ما قيمته (3.55) من (5)، وهذا يعني أن الشعور العام للمواطنين الكويتيين والتي عبرت عنها عينة للدراسة كان مرتفعاً نوعاً ما، وهذا يعبر أيضاً عن تأثير إيجابي نوعاً ما للتنشئة السياسية على المواطنين الكويتيين.

وعند استعراض إجابات عينة الدراسة من المواطنين الكويتيين عن فقرات الاستبيان، فقد تبين أن الفقرة التي تتضمن "يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية" كانت ذات أعلى متوسط حسابي وبلغ (4.28) من (5)، وهذا يدل على شبه إجماع من عينة الدراسة على دور العامل القبلي في تحديد اتجاهات المواطن الكويتي في المشاركة السياسية.

ومن المعروف أن العامل القبلي من أهم العوامل المؤثرة على المجتمع الكويتي واتجاهات المواطنين تجاه الانتخابات، فالقبيلة كما يرى كثير من المفكرين هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب (والقربة) وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرس في أعماق وجدان الجماعة. وتظهر القبلية بتأثيراتها المختلفة في كل مراحل التاريخ الإنساني ، تضعف أحياناً وتقوى أحياناً أخرى ، تتخفى خلف التنظيمات السياسية وتتلوّن بألوان الطبقات أو الطوائف (النقيب، 1996، 9).

ويتكون المجتمع الكويتي من قبائل سكنت دولة الكويت منذ فترة طويلة، وقد كان للقبائل ممثلة بزعمائها دوراً مهماً في تطور الحياة السياسية في دولة الكويت، وأن الأسرة الحاكمة اعتمدت على التحالفات القبلية والعائلية في المرحلة السابقة للنفط، حيث أن الدولة نشأت على أساس عقد اجتماعي حقيقي بين أسرة الصباح وزعماء القبائل وكبار التجار الذين مثلوا مختلف فئات المجتمع. وإلى اليوم فإن هذه الواقعة التي ترجع إلى منتصف القرن الثامن عشر لا تزال تنتج آثارها وتضبط ميزان علاقة المجتمع بالدولة على أساس أن الدولة جزء من كل المجتمع، وأنها لا تشكل حقيقة مفارقة له، ولا تعلق عليه. فالقبلية ليست شكلاً أساسياً من أشكال التنظيم الاجتماعي فقط، بل هي أيضاً عقلية عامة تخصص الذاكرة الجماعية للمجموعة، ولا تنحصر في فترة زمنية محددة أو شكل من أشكال المجتمع، وأن المكونات الأساسية للمتغيرات الدينية والسياسية والاقتصادية والعاطفية في مفهوم القبيلة السياسية توافر الكثير من المميزات في تفسير السلوك السياسي والاجتماعي (النقيب، 1996، 19-23).

وما زالت العائلة والقبيلة والطائفة أيضاً هي التي تحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع من ناحية، وقد تحدد مسارات وآفاق علاقة الدولة بالدول الأخرى في نطاقها الإقليمي من ناحية أخرى، فالقبيلة رغم انتفاء وظائفها التقليدية، ورغم التحولات التي أصابت بناءها الداخلي وسلطانها على أفرادها، ما زالت تمثل من حيث قوتها وحضورها وسيادة قيمها، مؤسسة تبدو في بعض الأحيان فوق مؤسسة الدولة، وتعد فاعلاً رئيسياً في المجتمع والدولة. ورغم انتفاء الوجود التقليدي الفعلي للقبيلة في دولة الكويت، وقطع أفرادها روابطهم المادية مع النظام القبلي السابق بفعل عمليات التحول الحضري والاقتصادي، وبفعل انخراطهم كسائر أفراد المجتمع في عمليات الإنتاج أو الربح النفطي، إلا أنها لا تزال قائمة في نفوس أفرادها من الناحية الثقافية والذهنية، كما أن للانتماء القبلي دور كبير في الحياة السياسية وغالباً ما يظهر في حالات الأزمات والشدة، وتمثل الانتخابات

عادة الفرصة الأبرز للتجمع القبلي والتضامن أمام المنافسين من القبائل الأخرى (النجار، 2008 ، 45-46).

وليس من الصعب على أي مراقب للحياة السياسية الكويتية أن يستوضح حجم ومدى تأثير الذهنية القبلية في عملية المشاركة السياسية، حيث أن الفرز القبلي كما هو الحال بالنسبة للفرز الطائفي، يشكل السمة الأبرز في التفاعلات السياسية الكويتية سواء فيما يتعلق بالانتخابات، أو تشكيل الحكومات، أو حتى في عملية تقليد المناصب العليا في الدولة، وهو الأمر الذي يلاحظ فيه انعدام أهم المبادئ الديمقراطية ومبادئ بناء المجتمع العصري، وعرقلة واضحة لجهود الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع، فالمشاركة السياسية للمواطنين وإسهاماتهم في صنع السياسة العامة لا بد أن تستند إلى معيار الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية الوطنية وليس على معيار الانتساب القبلي والطائفي (العجمي، 2010: 163).

ومن هنا وكما يظهر من نتائج تحليل إجابات عينة الدراسة وكما سيتضح من خلال مناقشة نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بدور العامل القبلي والطائفي في اتجاهات المواطن الكويتي نحو المشاركة في الانتخابات فمن الملاحظ أن القبلية في المجتمع الكويتي قد خلقت أزمة هوية، أو أزمة مواطنة داخل المجتمع، خاصةً في ظل فشل الدولة في تقديم نفسها كهوية بديلة للعصبيات أو الانتماءات القبلية أو الطائفية السائدة، وعدم رغبتها في صهر القبائل في بوتقة واحدة، وهي بوتقة المواطنة القائمة على إشراك جميع أفراد المجتمع في العملية السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية. وقد ظهر ذلك من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية، حيث ساعد هذا التقسيم على تعزيز العصبيات القبلية والانتماءات الفئوية من خلال تحديد دوائر معينة تتسم بالطابع الفئوي، بعيداً عن أي انتماء سياسي وبالتالي أسهمت الدوائر الانتخابية بفرز المجتمع إلى طوائف وقبائل

وعوائل تسعى من خلال الانتخابات إلى التعبير عن نفوذها وقوتها فقط وليس للتعبير عن هموم وقضايا الوطن (العجمي، 2010: 163).

وربما يتأكد هذا أيضاً من خلال ملاحظة الفقرات التالية لهذه الفقرة والتي حصلت على أعلى تقييم من قبل عينة الدراسة وهي الفقرات "يستمد المواطن الكويتي معلوماته السياسية من خلال العائلة والبيئة الاجتماعية المحيطة به" وأيضاً "تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القناعات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين". إذ أن هاتين الفقرتين تؤكدان على أن القبيلة أو الأسرة تشكلان عاملاً هاماً وحاسماً من عوامل التنشئة السياسية لدى المواطن الكويتي، وبغض النظر عن طبيعة هذه التنشئة بكونها سلبية أو إيجابية بحكم أن مصادرها قد لا تكون مصادر موضوعية، إلا أنها دلالة على أهمية العامل القبلي في التأثير على قناعات واتجاهات المواطن الكويتي في ممارسته لحقه السياسي في المشاركة.

أما الفقرة التي تنص على "تعبير الانتخابات النيابية في دولة الكويت عن التجربة الديمقراطية الكويتية وتطورها مقارنة مع دول أخرى في المنطقة والعالم" فإنها تشير إلى قناعة أفراد عينة الدراسة بأهمية التجربة الديمقراطية الكويتية، وبأن هذه التجربة قد بلغت حدوداً متطورة مقارنة بالعديد من دول الجوار الخليجية والعربية عموماً، وأن المواطن الكويتي يهتم بالمشاركة في هذه التجربة وتعزيزها اقتناعاً منه بدور المواطن الكويتي في عملية المشاركة السياسية.

أما الفقرة التي تتضمن "يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأي السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع الكويتي" فقد حازت على معدل عالي أيضاً من استجابات أفراد عينة الدراسة وهي تعكس أيضاً مدى قناعة المواطن الكويتي بدور العوامل القبلية والطائفية في عملية المشاركة السياسية وحرصه على الأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل إضافة بالطبع للعوامل السياسية في ممارسته لحقوقه من خلال المشاركة السياسية.

أما فيما يتعلق بالفقرات التي نالت أقل نسبة موافقة من قبل عينة الدراسة وهي:

- "تساهم المدارس والمؤسسات الأكاديمية في دولة الكويت في توعية المواطن الكويتي حول حقوقه السياسية وضرورة المشاركة في الانتخابات".
 - "تمارس المرأة الكويتية حقها بالانتخاب استناداً إلى قناعاتها وبعيداً عن تأثير الزوج أو العائلة أو الأبناء".
 - "ينظر المواطنون الكويتيون إلى جميع الشخصيات السياسية الكويتية من مختلف التيارات السياسية باحترام كبير".
 - "يقبل المواطنون الكويتيون جميعاً فكرة مشاركة المرأة في الانتخابات سواء انتخاباً أو ترشيحاً".
 - "لا يتأثر المواطن الكويتي بآراء عائلته وأصدقائه في اختيار ممثليه في مجلس الأمة".
- ويلاحظ هنا زيادة في تأكيد ما تم ذكره سابقاً من أهمية العوامل القبلية والأسرية والطائفية في المشاركة السياسية في دولة الكويت، إذ أن أقل نسبة تأييد من قبل عينة الدراسة كان للفقرة الأخيرة "لا يتأثر المواطن الكويتي بآراء عائلته وأصدقائه في اختيار ممثليه في مجلس الأمة"، وهذا يعني أن التأثير الأهم للتنشئة السياسية يأتي من البيئة المحيطة بالمواطن سواء أكانت قبيلة أو طائفة أو على مستوى أقل الأسرة أو جماعة الأصدقاء، وهذه المصادر للتنشئة السياسية قد يكون ضررها أكثر من نفعها، إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثيرها على بناء الشخصية السياسية للمواطن الكويتي وتشكيل آرائه واتجاهاته.
- وهذا يلاحظ أيضاً من خلال نيل الفقرة "تساهم المدارس والمؤسسات الأكاديمية في دولة الكويت في توعية المواطن الكويتي حول حقوقه السياسية وضرورة المشاركة في الانتخابات" درجة موافقة قليلة أيضاً من قبل عينة الدراسة، إذاً هناك أيضاً اتفاق على هامشية دور هذه المصادر

(رغم إيجابيتها) في تنشئة المواطن الكويتي سياسياً مقارنة بالمصادر التي ذكرت سابقاً. ويتضح هذا أيضاً من خلال موقف عينة الدراسة من المشاركة السياسية للمرأة إذ نالت الفئتين "ممارس المرأة الكويتية حقها بالانتخاب استناداً إلى قناعاتها وبعيداً عن تأثير الزوج أو العائلة أو الأبناء". ويتقبل المواطنون الكويتيون جميعاً فكرة مشاركة المرأة في الانتخابات سواء انتخاباً أو ترشيحاً. قبولاً متدنياً من قبل عينة الدراسة وهذا ما يظهر ضعفاً واضحاً في التنشئة السياسية الإيجابية للمواطن الكويتي وذلك لصالح وسائل التنشئة السياسية السلبية (القبلية، الطائفية، العادات والتقاليد والأسرة).

ومن المعروف أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع كدليل على التنشئة السياسية الإيجابية إذ أن وضع المرأة في أي مجتمع ومدى ما تتمتع به من حقوق ومدى مشاركتها الفاعلة في تطوير بلدها ونسبة تعليمها ونسبة انخراطها في الوظائف والمهن التجارية وممارستها لحقوقها السياسية، وغير ذلك من مؤشرات تعكس مدى تطور وتقدم أي بلد. أما عن دور المرأة الكويتية في المشاركة السياسية، فرغم مراعاة الدستور الكويتي لهذا الحق عند إقراره عام 1962، إلا أن للمرأة الكويتية افتقدت إلى حقها في المشاركة السياسية آنذاك ربما لحدثة التجربة ولتدني مستوى الوعي العام وغياب إدراك المرأة لدورها في الحياة السياسية، ولهذا فقد تم تجاهل حقوق المرأة السياسية من قبل الحركات المطالبة بالإصلاحات السياسية آنذاك، وكذلك الحال مع المجلس التأسيسي الذي وضع قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962، وخاصةً أن النظرة المجتمعية للمرأة كانت بعيدة عن إعطاء أي دور للمرأة في الحياة السياسية (غلوم، 1997: 13-15).

وبدأت جهود المرأة الكويتية المطالبة بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بحملات متتابعة بدءاً من عام 1971 وتمثلت في شكاوى رفعت لمجلس الأمة، ومسيرات ومطالبات ولقاءات مع القيادات السياسية والنواب، رفع ما مجموعه سبعة دعاوى أمام المحاكم الإدارية، وطعون أمام

المحكمة الدستورية وبعدم دستورية المادة الأولى من قانون الانتخاب وقد رفضت جميعها لأسباب شكلية "إجرائية" (خليفة والحبيب، 2008: 15).

وفي مايو 2004، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع لتعديل قانون الانتخاب بما يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقها في الانتخاب والترشح لمجلس الأمة، وجاء في بيان لمجلس الوزراء أنه "ضمن إطار حرص الحكومة على توسيع المشاركة الشعبية في المجالس النيابية استعرض المجلس مشروع قانون بتعديل المادة 1 من القانون رقم 35 لسنة 1963 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بما يسمح للمرأة الكويتية من ممارسة حقها في الانتخاب والترشح لمجلس الأمة (إبراهيم، 2005: 73).

وبعد قرابة عام كامل من المماطلات داخل مجلس الأمة من قبل معارضي الحقوق السياسية للمرأة، حسم المجلس بتاريخ 16 مايو 2005 موضوع إقرار حقوق المرأة في المشاركة السياسية، من خلال تعديل نص المادة الأولى من قانون الانتخاب التي كانت تمنح حق المشاركة بالترشح والانتخاب للذكور فقط من المواطنين مع اشتراط أن تلتزم المرأة بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية (خليفة والحبيب، 2008: 26).

وقد انقسم الشارع الكويتي بين مؤيد ومعارض لإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية، ويرى المعارضون لحق تمتع المرأة بحقوقها السياسية أن الممارسات الديمقراطية في الخليج جديدة نسبياً، كذلك الاعتبارات الدينية التي تتركز في قوامة الرجال على النساء في الإسلام، إضافة للمبررات الاجتماعية والأخلاقية النابعة من طبيعية القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع الكويتي. وفي المقابل يذهب المؤيدون إلى أهمية تمتع جميع النساء المسلمات في دولة الكويت والعالم العربي والإسلامي بحقوقهن السياسية كاملة، فيؤيدون تماماً خطوة نقل المرأة الكويتية من الهامش إلى أضواء الحياة السياسية استناداً لاجتهادات الفقهاء التي تنفي حرمان الإسلام للمرأة من المشاركة في الحياة العامة، كحال الرجال تماماً في الانتخاب والترشح في

البرلمان، وفي ظل عدم وجود قوانين إسلامية تنص على حرمانهن من الانتخاب أو الوصول إلى مواقع قيادية في الدولة (الحمود، 2000: 77).

ورغم المعوقات القبلية والطائفية لدور المرأة في المشاركة السياسية في دولة الكويت، إلا أن الملاحظ من خلال تتبع مسيرة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة، أنها لم تأت من الخارج أو نتيجة لضغط دولي، بل كانت نابعة من داخل المجتمع الكويتي، ومنذ السبعينيات من القرن الماضي، ورغم عدم استطاعة النساء الفوز في انتخابات عامي 2006 و 2008 إلا أن إصرار المرأة الكويتية على الحفاظ على هذه المكتسبات قد ظهر من خلال الوصول إلى مجلس الأمة بعد انتخابات عام 2009 والحصول على أربعة مقاعد من أصل 50 مقعداً وبنسبة 8% من المقاعد، حيث تعد هذه النسبة عالية على مستوى العالم وليس المنطقة العربية وحسب، رغم عدم اللجوء إلى منح المرأة كوتا انتخابية، بل على العكس كان نجاح المرأة الكويتية قد جاء من خلال الانتخابات والتنافس مع الرجال، وتحقيق مراكز متقدمة في أغلب الدوائر (العجمي، 2010: 118).

ثانياً: مناقشة تحليل فقرات الاستبيان حسب المجالات الرئيسية للاستبيان

(أ) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات التالية:

- تعبر الانتخابات النيابية في دولة الكويت عن التجربة الديمقراطية الكويتية وتطورها مقارنة

مع دول أخرى في المنطقة والعالم.

- يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأي السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع

الكويتي.

- يتوجه المواطن الكويتي إلى الانتخابات انطلاقاً من دوره في العملية الديمقراطية في البلاد.

- تعكس نتائج الانتخابات الكويتية عادة التنوع السياسي في دولة الكويت.

- يثق المواطنون الكويتيون بحرص الحكومات الكويتية على إجراء الانتخابات بكل نزاهة

وشفافية.

وأظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بهذا المجال معدل قبول بلغ (3.95) من (5) وهو ما يعكس قبولاً ممتازاً من قبل عينة الدراسة للتجربة الديمقراطية الكويتية، الذين رأوا بهذه التجربة أنها متطورة بالمقارنة مع الدول الأخرى، وأنها تعكس التنوع السياسي والطائفي والقبلي في المجتمع، إلا أنهم كانوا أقل قبولاً للفقرة المتعلقة بثقة المواطن الكويتي بحرص الحكومات الكويتية على إجراء الانتخابات بكل نزاهة وشفافية. ويعكس ذلك بطبيعة الحال بعض من ضعف الثقة في الحكومات الكويتية نتيجة لما مرت به التجربة الديمقراطية الكويتية من اضطرابات في العلاقة بين مجلس الأمة المنتخب من الشعب والحكومات الكويتية عبر التاريخ إذ من المعروف أن الكثير من المجالس الكويتية المنتخبة قد اصطدمت مع الحكومة وكان مصيرها الحل. إضافة إلى التدخل الواضح الذي قامت ببعض الحكومات الكويتية في الانتخابات وتزويرها في أكثر من مناسبة أشهرها انتخابات عام 1967، وقد كان التدخل الحكومي في هذه الانتخابات علنياً، كما أظهرت البيانات اللاحقة لعملية الانتخابات، حيث عملت الحكومة على تجبير النتائج لمصلحتها من خلال ضمان وصول العديد من النواب المؤيدين للحكومة على حساب الشخصيات المعارضة لها، ورغم اعتراض بعض المرشحين الخاسرين والفائزين أيضاً على هذا التزوير إلا أن الحكومة الكويتية رفضت قبول هذه الاعتراضات وعندما أعلن النواب الفائزون استقالته من المجلس احتجاجاً على التزوير، ردت الحكومة بإعلانها عن إقامة انتخابات فرعية لتعويض النواب المستقيلين (الغزالي، 2007: 76).

(ب) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من المشاركة في الانتخابات

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات التالية من الاستبيان:

- يتابع المواطنون الكويتيون الانتخابات النيابية باهتمام كبير.
 - يحرص المواطن الكويتي على اختيار المرشح الذي يمكن أن يخدمه شخصياً أو يخدم عائلته أو منطقتة أكثر من اهتمامه باختيار المرشح الذي يخدم الوطن أجمع.
 - يقوم الكويتيون أحياناً بمقاطعة الانتخابات كوسيلة للتعبير عن رفضهم لبعض سلوكيات الحكومات الكويتية.
 - يهتم المواطن الكويتي بقراءة ومتابعة البرامج الانتخابية للمرشحين.
 - تمارس المرأة الكويتية حقها بالانتخاب استناداً إلى قناعاتها وبعيداً عن تأثير الزوج أو العائلة أو الأبناء.
 - ينظر المواطنون الكويتيون إلى جميع الشخصيات السياسية الكويتية من مختلف التيارات السياسية باحترام كبير.
 - يتقبل المواطنون الكويتيون جميعاً فكرة مشاركة المرأة في الانتخابات سواء انتخاباً أو ترشيحاً.
 - لا يتأثر المواطن الكويتي بآراء عائلته وأصدقائه في اختيار ممثليه في مجلس الأمة.
- وقد أظهرت نتائج التحليل أن موقف عينة الدراسة من المشاركة في الانتخابات قد لاقى قبولاً بلغت درجته بالمتوسط (3.43) وهي درجة ذات دلالة جيدة رغم الإشكاليات التي تعاني منها التجربة الديمقراطية الكويتية، إذ تظهر إصرار المواطن الكويتي على ممارسة حقه في المشاركة السياسية رغم ضعف ثقته في الإجراءات الحكومية، ورغم حل مجلس الأمة الكويتي في أكثر من مناسبة كان آخرها العام الماضي 2012.

(ج) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من الدور الإيجابي لوسائل التنشئة السياسية في تحفيز المواطن الكويتي على المشاركة في الانتخابات.

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات التالية من الاستبيان:

- يستمد المواطن الكويتي معلوماته السياسية من خلال العائلة والبيئة الاجتماعية المحيطة به.

- تركز الحكومات الكويتية عادة على حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات.

- تقدم وسائل الإعلام الكويتية الرسمية الكثير من المعلومات للمواطنين حول الشؤون السياسية في البلاد.

- يفضل المواطن الكويتي الاطلاع على الشؤون السياسية في دولة الكويت من خلال وسائل الإعلام الرسمية.

- تساهم المساجد ودور العبادة في دولة الكويت في تشكيل اتجاهات المواطنين الكويتيين السياسية.

- تساهم المدارس والمؤسسات الأكاديمية في دولة الكويت في توعية المواطن الكويتي حول حقوقه السياسية وضرورة المشاركة في الانتخابات.

ويتضح من استجابة عينة الدراسة على فقرات الاستبيان فيما يتعلق بالدور الإيجابي

للتنشئة السياسية أن القبول كان بنسبة تعتبر ممتازة نوعاً ما إذ بلغت (4.2) من (5) وهي نسبة

تعبر عن إيمان المواطنين الكويتيين بضرورة التعامل الصحيح مع مصادر التنشئة السياسية بشكلها

الإيجابي، كما تظهر دوراً إيجابياً تلعبه هذه المصادر من مصادر التنشئة السياسية في تحفيز

المواطنين على المشاركة السياسية، رغم تراجع أهمية بعض المصادر بالنسبة للمواطنين لصالح

مصادر أخرى نابعة من البيئة الأسرية والاجتماعية.

(د) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من الدور السلبي لوسائل التنشئة السياسية في تحفيز المواطن الكويتي على المشاركة في الانتخابات.

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات التالية:

- يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية.

- تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القنوات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين.

- يقوم بعض المواطنون الكويتيون باختيار مرشحين في الانتخابات متأثرين بالعاطفة الدينية أحياناً .

- يشارك بعض المواطنون الكويتيون في الانتخابات فقط من أجل الحصول على خدمات وهدايا من المرشحين للانتخابات.

ويتضح من خلال نتائج استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بهذا المجال أن دور وسائل التنشئة السلبية أيضاً كان ذو دلالة واضحة في التأثير على المشاركة السياسية لدى المواطن الكويتي إذ كانت نسبة القبول بدور هذه المصادر (3.89) من (5) وهي أيضاً نسبة معتبرة وقريبة من نسبة تأثير مصادر التنشئة السياسية الإيجابية، وترى الباحثة أن هذه النسبة تعكس طبيعة التقاليد الاجتماعية في دولة الكويت، ودور القبيلة والطائفة كمحفز للمشاركة السياسية، إضافة بالطبع لدور الحوافز الأخرى غير الإيجابية مثل البحث عن المصلحة الذاتية من خلال المشاركة بالانتخابات بغض النظر عن مصلحة الوطن ككل، وذلك من خلال لجوء المواطن الكويتي إلى انتخاب المرشح الذي يقدم له خدمات معينة، أو تصله به علاقات قري أو أن يكون المرشح من نفس الطائفة أو القبيلة.

هـ) فيما يتعلق بموقف أفراد العينة من أثر البعد الطائفي والقبلي في المشاركة في الانتخابات.

وقد عبرت عن هذا الموقف الفقرات التالية من الاستبيان:

- يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية.
 - تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القناعات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين.
 - يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأي السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع الكويتي.
 - نتائج الانتخابات الكويتية تعبر عن حجم ظاهرة القبلية في المجتمع الكويتي.
- وتظهر نتيجة استجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات عن عمق التأثير القبلي والطائفي ودور العادات والتقاليد الاجتماعية في تحفيز المواطن الكويتي على المشاركة في الانتخابات، إذ بلغ متوسط القبول بهذه الفقرات (4.21) من (5) وهي نسبة قبول كبيرة جداً، وتعكس حالة المجتمع الكويتي ومكوناته القبلية والطائفية وأثر ذلك على المشاركة السياسية، إذ أن التنشئة السياسية الحقيقية في المجتمع الكويتي تجد أمامها عائقاً كبيراً جداً متمثلاً في البعد الطائفي والقبلي والذي يجعل من البرامج السياسية والتيارات السياسية ذات أولوية منخفضة في ذهن الناخب الكويتي عموماً وحتى المثقفين منهم، إذا أن عينة الدراسة قد تشكلت في الغالب من نسبة كبيرة من خريجي الجامعات، وهذا ما يعني أن البعد الطائفي والقبلي مسيطر حتى في إذهان نخبة المجتمع والمتعلمين سواء من الذكور أو الإناث، كما يمكن أن يعزى ذلك إلى تأثير الأسرة على خيارات الناخب واتجاهاته نحو المشاركة السياسية عموماً، إذ أن طبيعة العادات والتقاليد في المجتمع القبلي أو الطائفي تجعل من إرادة الأسرة عاملاً مهماً في المشاركة السياسية.

ثالثاً : مناقشة تحليل فقرات الاستبيان حسب متغير الجنس

أظهرت نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة تجاه مجالات الاستبيان الأربعة (موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية، موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات، التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة، البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات) أن متغير الجنس لم يكن ذو دلالة إلا في مجال واحد وهو المتعلق في البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات، وترى الباحثة أن ذلك الاختلاف ذو الدلالة يمكن أن يعزو إلى كون الذكور أكثر إقبالاً واهتماماً فيما يتعلق بشؤون العلاقات الاجتماعية مع باقي أفراد القبيلة، إضافة إلى محاولة الذكور التعبير عن أنفسهم من خلال قبيلتهم أو طائفتهم وكذلك حماية هذه القبيلة أو الطائفة والحرص على تبوؤها مكانة جيدة بالمقارنة مع غيرها من القبائل أو في مقابل الطوائف الأخرى بالنسبة للطائفة.

رابعاً : مناقشة تحليل فقرات الاستبيان حسب متغير مكان الإقامة

أظهرت نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة تجاه مجالات الاستبيان الأربعة (موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية، موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات، التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة، البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات) أن متغير مكان الإقامة قد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية في المجالات الأربعة، وترى الباحثة أن هذه الدلالة هي الأكثر تعبيراً في الدراسة إذا أن من المعروف أن التوزيع القبلي والطائفي في الكويت محكوم في تجمعات معينة إذ أن محافظة العاصمة يغلب عليها التجار والشيعية والسياسيين المستقلين، أما محافظة حولي فيغلب عليها الطابع القبلي وتواجد كبير للشيعية، في حين أن محافظات الأحمدية والجهراء والفروانية ومبارك الكبير هي محافظات قبلية بامتياز، ولذلك فإن الارتباط بين ابعاد مجالات الاستبيان المختلفة ومتغير مكان الإقامة كان واضحاً جداً، نظراً لكون هذا التوزيع القبلي والطائفي في المحافظات المختلفة ينعكس بالضرورة في عملية المشاركة في الانتخابات.

خامساً : مناقشة تحليل فقرات الاستبيان حسب متغير المستوى التعليمي

أظهرت نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة تجاه مجالات الاستبيان الأربعة (موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية، موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات، التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة، البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات) أن متغير المستوى التعليمي قد أظهر علاقة ذات دلالة إحصائية في المجالات الأربعة جميعها وهذا الأمر يعتبر طبيعياً نظراً لكون الثقافة المكتسبة من التعليم تمثل حافزاً إضافياً على المشاركة السياسية وعلى اكتساب التنشئة السياسية من مصادرها المختلفة.

سادساً : مناقشة تحليل فقرات الاستبيان حسب متغير طبيعة العمل

أظهرت نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة تجاه مجالات الاستبيان الأربعة (موقف أفراد العينة من الديمقراطية الكويتية، موقف أفراد العينة من الاهتمام بالانتخابات، التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة، البعد الطائفي والقبلي في الانتخابات) أن متغير طبيعة العمل قد أظهر علاقة ذات دلالة إحصائية في المجالات الأربعة جميعها أيضاً ، ويمكن أن يعزى ذلك كما هو الحال في متغير المستوى التعليمي إلى طبيعة الثقافة العامة المكتسبة من خلال التعلم والوظيفة هذا بالطبع إلى الارتباط الحاصل بطبيعة الوظيفة والمستوى التعليمي أصلاً، إذ أن الوظائف الحكومية والوظائف الخاصة عموماً شغلها الجامعيون والذين يعكسون حالة ثقافة معينة في البلاد.

وأخيراً ومن خلال مناقشة نتائج تحليل الاستبيان واختبار فرضية الدراسة الأساسية ، يتضح صحة الفرضية بأن التنشئة السياسية للمواطن الكويتي تلعب دوراً إيجابياً في تشكيل اتجاهاته نحو المشاركة في الانتخابات النيابية، سواء أكانت هذه التنشئة مستمدة من مصادر إيجابية أو مصادر سلبية، إلا أنها على العموم هي العامل الحاسم والفصل في طبيعة توجهات المواطن الكويتي نحو المشاركة السياسية وممارسة حقوقه الانتخابية المختلفة.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي أظهرتها الدراسة، توصي الباحثة بمجموعة من التوصيات:

(1) ضرورة زيادة الاهتمام الحكومي بمصادر التنشئة السياسية الإيجابية وذات الفعالية من مثل المدارس، والجامعات، ووسائل الإعلام لأن ضعف هذه المصادر يؤدي إلى بروز مصادر أخرى طائفية وقبلية وأسرية قد لا توجه المواطن الكويتي الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بحقوقها السياسية والمشاركة فيها.

(2) ضرورة اهتمام التنظيمات السياسية والأحزاب (عند إقرارها في دولة الكويت) بوضع برامج توعوية فعالة لخلق حالة من التنشئة السياسية بين المواطنين، بحيث تكون هذه التنشئة قائمة على احترام المواطن الكويتي لمبادئ الديمقراطية ومبادئ العمل السياسي واحترام الآخر وقبوله بغض النظر عن قبيلته أو طائفته أو آراءه السياسية.

(3) ضرورة اهتمام الأسرة بتلقي أبنائها التنشئة السياسية الحقيقية من مصادر إيجابية تتضمن مبادئ سياسية وثقافية بدلاً من ترك الأبناء عرضة لمصادر التنشئة المشوهة والقائمة على العصبية والطائفية والصراع والتناقض مع الآخر بدلاً من التفاهم والاحترام، إضافة لتعزيز دور الأسرة بتعلم الأبناء بحقوقهم السياسية وضرورة المشاركة في تعزيز التجربة الديمقراطية في البلاد.

(4) ضرورة التزام المساجد ودور العبادة بالطريق السليم للتنشئة السياسية للأفراد والجماعات، وتلقينهم الأخلاق السياسية والدينية بعيداً عن التعصب الطائفي والقبلي والمذهبي، الذي يؤدي إلى الخلاف والشقاق في المجتمع.

(5) ضرورة قيام الباحثين بالمزيد من الدراسات في هذا المجال، وخصوصاً فيما يتعلق بتعزيز دور وسائل التنشئة السياسية الإيجابية في تحفيز المواطنين الكويتيين على المشاركة السياسية وممارسة حقوقهم بوسائل ديمقراطية وسلمية.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

أ) الكتب العربية والأجنبية (المتجمة)

- 1- أبراش، إبراهيم (1998). علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع.
- 2 - إبراهيم، حسنين توفيق (2005). الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- 3- أبو غزالة، هيفاء (2003)، استراتيجية تشجيع مشاركة المرأة، ندوة المرأة والمشاركة السياسية، أبو ظبي: المعهد الدبلوماسي.
- 4- الباز، داود (2006)،؛ حق المشاركة في الحياة السياسية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 5- بدوي، طه (1966)، أصول علوم السياسة: دراسة منهجية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.
- 6- بركات، حليم (1986). المجتمع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 7- برو، فيليب (1998)، علم الاجتماع السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.
- 8- بيترسون، ج إي (2006). دول مجلس التعاون: خطوات نحو المشاركة السياسية، دبي: مركز الخليج للأبحاث (مترجم).
- 9- جمال، عبد المحسن (2004)، المعارضة السياسية في الكويت، الكويت: دار قرطاس.
- 10 - الجوهرى، محمد وآخرون (2008)، الطفل والتنشئة الاجتماعية، القاهرة.
- 11 - خليفة، سامي والحبيب، غادة (2008). حلم تحول إلى حقيقة: مسيرة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية. الكويت: وكالة الأنباء الكويتية.
- 12 - داوسن، رينشارد (1998). التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، بنغازي: جامعة قاريونس.

- 13 - سالم، رعد حافظ (2000). التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- 14 - السيد، عزيزة محمد (1994). السلوك السياسي: النظرية والواقع، القاهرة: دار المعارف.
- 15 - شتيوي، موسى، (1994)، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية.
- 16 - الطبيب، مولود (2007). علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا.
- 17 - الظاهر، أحمد (1987). دراسات في الفلسفة السياسية، عمان: مطبعة عمان.
- 18 - عبد الوهاب، طارق (1999)، سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب، القاهرة.
- 19 - فهمي، عمر (1988)، الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية، دار الثقافة الجامعية.
- 20 - كامل، نبيلة (1982)، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 21 - الكواري، علي وآخرون (2000)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 22 - الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1990)، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990
- 23 - المنوفي، كمال (1979)، الثقافة السياسية المتغيرة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- 24 - الطبيب، مولود (2001). التنشئة السياسية: دورها في تنمية المجتمع، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر،

25 - المنوفي، كمال (1987)، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع.

26 - النقيب، خلدون (1996). صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت. بيروت: دار الساقى.
النجار، باقر (2008). الديمقراطية العنصرية في الخليج العربي. بيروت: دار الساقى.

ب) الدوريات

1 - الحمود، موزي (2000). المرأة في مجتمع ديمقراطي: حالة الكويت، مجلة المستقبل العربي، العدد 262.

2 - سليمان، سماء (2001). المشاركة السياسية للمرأة الخليجية: الواقع والتحديات واستراتيجيات التفعيل. مجلة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد 26.

3 - عبد الباسط، أحمد (1979). العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظورات التنمية الشاملة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد 4، السنة السادسة.

4 - الغزالي، صلاح محمد (2007). الجماعات السياسية الكويتية في قرن، 1910-2007م: الدستوريون - الإسلاميون، الشيعة، القوميون، الكويت: (د.ن).

5 - غلوم، يوسف (1997). المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25، العدد 4.

6 - المنوفي، كمال (1979). التنشئة السياسية في الأدب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد 4.

ج) رسائل جامعية

- 1- أبو هرييد، نيفين (2010). دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة و المرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين
- 2- الحواتمة، عادل (2004). دور الإعلام في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان
- 3- الشرعة، فراس (1999)، المشاركة السياسية في الريف الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن
- 4- طهبوب، عبير (2003)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية 1999-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 5- العابد، هناء (2010). التنشئة الاجتماعية ودورها في نمو التفكير الإبداعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سنت كليمنتس العالمية، الشارقة.
- 6- العجمي، ظافر (2007). التنشئة السياسية في دولة الكويت خلال الفترة من 1991 - 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- 7- العجمي، محمد (2010). الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير (1991 - 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط
- 8- عاشور، إياس (2003)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي، عمان، الأردن.
- 9- العجمي، محمد منيف (2000) المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية - معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- 10- مرعي، جمال (1996)، الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(د) المراجع الأجنبية

1. Al-Bahrani, Kadhim Mahdi,. (1988), **Factors influencing ruling elites' policies on political participation in the state of Kuwait**, Ph.D. Dissertation, University of Denver.
2. Alhajeri, Abdulla., (2004), **Citizenship And Political Participation in the State of KuwaitL The Case of The National Assembly (1963-1996)**, PhD Dissertation, University Of Durham.
3. Alzuabi, Ali Zaid,. (2006),. **Prospects for Political Reform in Kuwait: An Analysis of Recent Events**, Arab Reform Initiatives at: <http://www.arab-reform.net/spip.php?article273>.
4. Assiri, Abdul Reda., (2007), **The 2006 Parliamentary Election in Kuwait: a New Age in Political Participation**. DOMES: Digest of Middle East Studies. Fall2007, Vol. 16 Issue 2.
5. Bax, Ahmed Abdullah Saad., (1981), **Political Elite and Political Development in Kuwait**, Ph.D. Dissertation, The George Washington University.
6. Buckingham, David., (2000), **The Making of Citizens: Young People, News, and Politics**, London: Routledge.
7. Closky, Mc., (1982) **Political Participation**, **International Encyclopedia of Social Science**, New York; McMillan.
8. David, Sills (ed), (1972), **International Encyclopedia of the Social Sciences**, New York [u.a.] Macmillan.

9. Huntington and Nelson J. M. (1976), **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries**, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
10. Kogan, Maurice., (2004), Encyclopedia of government and politics, London: Routledge.
11. Kuwait Reformists Gain in Elections, (2006). Arab Reform Bulletin, Carnegie Endowment for International Peace: Available at:
<http://www.carnegieendowment.org/publications>
12. Munroe, Trevor., (2002), **An Introduction to Politics: Lectures for First-Year Students**, Kingston, Jamaica: Canoe Press.
13. Salih, Osman., (2011). **Kuwait Primary (Tribal) Elections 1975–2008: An Evaluative Study**, British Journal of Middle Eastern Studies, August 2011, Vol. 38 Issue: Number 2 p141-167.
14. Sawyer, Peter Robert., (2005), Socialization To Civil Society, A Life-History Study Of Community Leaders, SUNY Press,
15. Stacey, Furnham., (1991), Young People's understanding of Society, Taylor & Francis.
16. Tetreault, Mary Ann., (2005), **Women's Rights And The Meaning of Citizenship In Kuwait**, Middle East Report Available at:
<http://www.merip.org/mero/mero2005.html>

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبيان الدراسة

المواطن الكريم /المواطنة الكريمة

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة ميدانية لتبيان أثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات النيابية بدولة الكويت 2003-2012، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الشرق الأوسط في المملكة الأردنية الهاشمية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة بإعداد هذه الاستبانة المكونة من قسمين.

يرجى من حضرتكم قراءة الاستبانة واختيار الإجابة التي تعكس الواقع الفعلي، علماً أن المعلومات التي بحوزتكم سوف تقدم لنا قدر كبير من الفائدة والتي نرجو أن نتعاونوا معنا للحصول عليها، كما أن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

الطالبة / منى راشد الدريعي

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (0) في المربع الذي يعبر عن الحالة الفعلية:

1. الجنس: ذكر أنثى

2. العمر: أقل من 30 سنة أقل من 40 سنة
 أقل من 50 سنة 50 سنة فأكثر

3. المستوى التعليمي: ابتدائي أو أقل متوسط ثانوي دبلوم
 جامعي

4. مكان الإقامة: العاصمة الأحمدى الفروانية
 الجهراء حولي مبارك الكبير

5. طبيعة العمل: قطاع عام قطاع خاص أعمال حرة
 مهن يدوية متقاعد عاطل عن العمل

6. المشاركة في الانتخابات: الرجاء تحديد الانتخابات التي شاركت بها:

2012 2009 2008 2006 2003

القسم الثاني: الاستبيان

يحتوي هذا القسم على (25) فقرة متعلقة بأثر التنشئة السياسية على المشاركة في الانتخابات النيابية بدولة الكويت 2003-2012، وهي متنوعة بمقياس من خمس درجات، يرجى قراءة كل فقرة على حده ووضع إشارة (√) تحت درجات المقياس التدريجي الموجودة إلى جانب كل عبارة والتي تمثل وجهة نظرك الموضوعية.

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
1					
تعبر الانتخابات النيابية في دولة الكويت عن التجربة الديمقراطية الكويتية وتطورها مقارنة مع دول أخرى في المنطقة والعالم.					
2					
يتوجه المواطن الكويتي إلى الانتخابات انطلاقاً من دوره في العملية الديمقراطية في البلاد.					
3					
يهتم المواطن الكويتي بقراءة ومتابعة البرامج الانتخابية للمرشحين.					
4					
يعكس التنوع في المرشحين للانتخابات الرأي السياسي والطائفي والثقافي في المجتمع الكويتي.					
5					
تعكس نتائج الانتخابات الكويتية عادة التنوع السياسي في دولة الكويت.					
6					
تحرص الكتل والتجمعات السياسية الكويتية على توعية الناخب الكويتي بحقوقه السياسية وأهمها اختيار ممثليه في مجلس النواب.					

لا أوافق إطلاقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	
					يستمد المواطن الكويتي معلوماته السياسية من خلال العائلة والبيئة الاجتماعية المحيطة به.	7
					تقدم وسائل الإعلام الرسمية الكويتية الكثير من المعلومات للمواطنين حول الشؤون السياسية في البلاد.	8
					تركز الحكومات الكويتية عادة على حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات.	9
					يفضل المواطن الكويتي الاطلاع على الشؤون السياسية في دولة الكويت من خلال وسائل الإعلام الرسمية.	10
					يقوم الكويتيون احياناً بمقاطعة الانتخابات كوسيلة للتعبير عن رفضهم لبعض سلوكيات الحكومات الكويتية.	11
					تقبل المواطنون الكويتيون جميعاً فكرة مشاركة المرأة في الانتخابات سواء انتخاباً أو ترشيحاً .	12
					لا يتأثر المواطن الكويتي بآراء عائلته وأصدقائه في اختيار ممثليه في مجلس الأمة.	13
					يتابع المواطنون الكويتيون الانتخابات النيابية باهتمام كبير .	14

لا أوافق إطلاقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	
					يثق المواطنون الكويتيون بحرص الحكومات الكويتية على إجراء الانتخابات بكل نزاهة وشفافية.	15
					يشارك بعض المواطنون الكويتيون في الانتخابات فقط من أجل الحصول على خدمات وهدايا من المرشحين للانتخابات.	16
					ينظر المواطنون الكويتيون إلى جميع الشخصيات السياسية الكويتية من مختلف التيارات السياسية باحترام كبير.	17
					يحرص المواطن الكويتي على اختيار المرشح الذي يمكن أن يخدمه شخصياً أو يخدم عائلته أو منطقته أكثر من اهتمامه باختيار المرشح الذي يخدم الوطن أجمع.	18
					تمارس المرأة الكويتية حقها بالانتخاب استناداً إلى قناعاتها وبعيداً عن تأثير الزوج أو العائلة أو الأبناء.	19
					يفضل أبناء القبائل الكويتية الكبيرة اختيار مرشحين من قبائلهم على اختيار المرشحين أصحاب البرامج السياسية.	20
					تساهم المدارس والمؤسسات الأكاديمية في دولة الكويت في توعية المواطن الكويتي حول حقوقه السياسية وضرورة المشاركة في الانتخابات.	21

لا أوافق إطلاقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	
					تساهم المساجد ودور العبادة في دولة الكويت في تشكيل اتجاهات المواطنين الكويتيين السياسية.	22
					قوم بعض المواطنون الكويتيون باختيار مرشحهم في الانتخابات متأثرين بالعاطفة الدينية أحياناً .	23
					تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في القناعات السياسية للمواطنين الكويتيين تجاه المرشحين.	24
					نتائج الانتخابات الكويتية تعبر عن حجم ظاهرة القبلية في المجتمع الكويتي.	25